بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣٢٠ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢٩ شوال ١٤٣٩ هـ - ١٣ تموز ٢٠١٨ م

مرحلة التشكيل.. هل تطول؟

استبشر اللبنانيون خيراً عندما جرى التوافق على قانون جديد للانتخابات، مع أن كثيرين تنكروا للقانون بعد تجربته، ووصفوه بأنه قانون هجين ومعقد. وبعد اجراء الانتخابات وتلقي المجلس الدستوري عشرات الطعون (دون الافراج عنها حتى الآن) زادت النقمة على التجربة الديمقراطية اللبنانية. وبعد ترشيح الرئيس الحريري من مائة وأحد عشر نائباً وتكليفه بتشكيل الحكومة، راوح بين زيارات عائلية وإجازات بين فرنسا والسعودية وغيرها، وقد مضى على ذلك نيّف وشهران، دون أن تلوح في الأفق أية مؤشرات لتشكيل الحكومة، والسجال الذي ظهر حتى الآن هو أن تكون من ثلاثين وزيراً أو أربعة وعشرين، والخلاف البارز حتى الآن هو حول الحقائب المسيحية (بين الوطني الحر والقوات) أو التمثيل الدرزي، دون الوقوف عند مدى كفاءة الوزير (مسلماً كان أم مسيحياً) لتولي الحقيبة، وهذا هو الأهم. يضاف الى ذلك الحديث عن «وزارة العهد الأولى» أو دور وليّ العهد في تشكيل الحكومة، التي يراهن الكثيرون على أن تستمر حتى اختتام سيد العهد أيامه وتسليم السلطة لولي العهد، وهذا أسوأ ما شهده لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. فهل تطول المراوحة لتبلغ المدى الذي سجّلته عملية تشكيل الرئيس تمام سلام حكومته الأولى (٣١٥ يوماً)؟!

عجلة تأليف الحكومة تتعثّر والوضع الاقتصادي مهدّد بالانهيار

تأليف الحكومة بين العُقد الظاهرة والعُقد الخفيّة

حلفاء الأسد الحقيقيّون في الصراع الدائر

النظام السوري يخرق هدنة درعا.. وينتزع معظم الحدود مع الأردن

الاحتلال يفرض عقوبات جديدة على قطاع غزة

بعد مائة يوم على مسيرة العودة

الحراك الفلسطيني إلى أين؟

تركيا بعد الانتخابات

هل ستظل ديمقراطيّتها قلقة؟

أردوغان يؤدي اليمين الدستورية وسط حضور دولي حاشد

جريصاتي للمشنوق: كلامك على القضاء فيه تجنٍّ

رأى وزير العدل سليم جريصاتي في ما نقل عن «معالي الوزير الصديق نهاد المشنوق اعتباره إطلاق متهم بقرصنة إلكترونية جزءاً من الفولكلور اللبناني الذي عوّدنا أن التدخل السياسي والمالي في بعض القضاء يعطي نتائج من هذا النوع، وأن جزءاً من القضاء يتصرف بناء على تدخلات وليس لإحقاق الحق»، «تجنياً على القضاء كل القضاء الذي لن يكون يوماً جزئية أو مجزءاً، بل سلطة من سلطات الصمت الكبرى التي تتكلم على ذاتها بتدابيرها وقراراتها وأحكامها باسم الشعب اللبناني».

«النواب السنّة»: على الحريري مسؤولية التأليف والتأخير

أكد «النواب السنّة المستقلون» ان الدستور «حصر بدولة الرئيس المكلف آلية تشكيل الحكومة، وعليه وحده تقع مسؤولية التأليف والتأخير، فإذا تعذّر عليه الاتفاق مع فخامة الرئيس على اصدار مرسوم التأليف، فعليه تحمّل مسؤولياته الوطنية، اذ لا يجوز وضع البلاد أمام حائط مسدود».

ورأوا في بيان بعد اجتماعهم في مجلس النواب تلاه النائب جهاد الصمد، أن «أي مسؤول سياسي في لبنان لا يملك ترف تأخير تشكيل الحكومة. فالوضع المالي والنقدي والاقتصادي والمعيشي لم يعد يتحمل التأجيل والمراوحة. الفساد يستشري وينتشر كاللهيب والقضاء يزداد تبعية، البطالة تتفشى، الشباب يهاجر وميزان المدفوعات الى مزيد من العجز. لذا، على دولة الرئيس المكلف الاسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي على اساسها نال شبه اجماع بالتسمية».

الراعي زار عون: نحن مع الوحدة ونرفض الثنائيات

شدد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي على «بناء الوحدة الداخلية للجميع»، ورفض «الثنائيات»، مؤكداً عقد لقاء برعايته في اليومين المقبلين بين الوزير ملحم الرياشي والنائب إبرهيم كنعان.

وأشار الى «تناول الكثير من القضايا التي ينتظرها كل الشعب اللبناني، وخصوصاً منها تأليف الحكومة كي تسلك الأمور طريقها في ضوء المؤتمرات التي عقدت في حزيران وآذار ونيسان، ولا سيما مؤتمر «سيدر» الذي أقر مبلغ ١١ ملياراً ونصف مليار دولار من المساعدات الميسرة أو الهبات لقاء اصلاحات في الهيكليات والقطاعات، إضافة الى تداعيات التأخير في تأليف الحكومة ومواضيع أخرى على صلة بها».

الحريري: الحصص هي المشكلة الأساسية

أعلن الرئيس المكلف سعد الحريري «أن مشكلة الحصص هي المشكلة الاساسية» التي تعترض تشكيل الحكومة، مؤكداً أنه ورئيس مجلس النواب نبيه بري «على الموجة نفسها» إزاء ضرورة الاسراع فيها.

استقبل بري في عين التينة، الرئيس المكلف يرافقه الوزير غطاس خوري والنائب السابق باسم السبع، في حضور الوزير علي حسن خليل. استغرق اللقاء ساعتين وتخللته مأدبة غداء، وقال الحريري على الأثر: «ناقشنا الوضع في البلد وموضوع تشكيل الحكومة، وأنا والرئيس بري على الموجة نفسها وعلينا الإسراع في تشكيل الحكومة، فوضع المنطقة يحضنا على ان نقوم بذلك، وعلينا بالنسبة الى الوضع الاقتصادي ان نحرك العجلة الاقتصادية».

واعتبر رداً على سؤال أن الأزمة الحالية «مشكلة حصص، هذه هي المشكلة الاساسية. وفي هذا البلد لا احد يلغي الآخر. جربنا جميعاً خلال ١٣ عاماً ان يقوم كل منا بالامور كما يريدها وفشلنا نحن وغيرنا»، لافتاً الى «التحديات التي تواجهنا داخليا واقليمياً واقتصادياً، أو بالنسبة الى محاربة الفساد والإصلاح البنيوي للدولة وللعاملين فيها.

حاكم مصرف لبنان: الليرة ثابتة ومستقرة

في مقابل الوضع المهترئ سياسياً، سرت في الآونة الاخيرة شائعات عن قرب انهيار الليرة اللبنانية، وانهيار القطاع العقاري، وأخبار أخرى حملتها «النهار» الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي رأى انها تنطلق من دون معطيات وأرقام، مؤكداً في الوقت عينه ثبات وضع الليرة.

وقال سلامة في حديثه: الوضع النقدي مستقر والليرة ثابتة لآجال طويلة. فسوق القطع «يعمل بشكل طبيعي وبأحجام لا تشي بأن ثمة هلعاً أو قلقاً أو بوادر أزمة. حتى إن أسعار السندات اللبنانية عادت الى التحسن وتشهد طلباً عليها. وكذلك ثمة مؤشر ايجابي آخر يتعلق بانخفاض كلفة التأمين على المخاطر اللبنانية (CDS). هذه العوامل هي عوامل طمأنة، ولكن ما يهمني تأكيده في ظل الشائعات الكثيرة في هذه الأيام أن الليرة اللبنانية مستقرة وغير مهددة، ولا شيء سيتغير حيال أهدافنا كمصرف مركزي، مع التركيز على امكاناتنا المرتفعة بالنسبة الى الموجودات الاجنبية، والتي تقدر بنحو ٤٤ مليار دولار، باستثناء الذهب».

«المستقبل»: لا شيء يتقدّم على تشكيل الحكومة

رأت كتلة «المستقبل» النيابية أن «ما من شيء يجب أن يتقدم في هذه المرحلة على تشكيل الحكومة، وانطلاق عجلة العمل في السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي يرتب على القيادات والأطراف المعنية كافة، التزام التهدئة وتجنب المساجلات السياسية والإعلامية، والمشادات المؤسفة على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتماد الخيارات التي تساعد على الإسراع في ولادة فريق عملٍ وزاري، يرتقي الى مستوى آمال اللبنانيين وتطلعاتهم».

وشدّدت الكتلة في بيان تلته النائب رولا الطبش، بعد اجتماعها الدوري برئاسة رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري في «بيت الوسط»، على أن «الاشتباك القائم على الحصص والأدوار والأحجام، لن يبدّل من واقع الأمور في شيء، وقد آن الأوان لأن يدرك الجميع أن ما سنتوصل إليه بعد شهر أو شهرين، يمكننا إنجازه في يوم واحد أو في يومين، وأن المطلوب تغليب التواضع السياسي على خطاب التصعيد، وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والفئوية».

جنبلاط: أين الخطوات الإصلاحية لتخفيف العجز؟

غرّد رئيس الحزب «التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط عبر حسابه على موقع «تويتر»، قائلاً: «لماذا لا يأتي فريق السلطة على ذكر القانون رقم ١٠، الذي يضع شروطاً تعجيزية لعودة اللاجئين السوريين، فتكتفي السلطة برسالة وليد المعلم، وما أدرانا بأدواره السابقة قبيل اغتيال (رفيق) الحريري؟ أين هي الخطوات الاصلاحية الجدّية لتخفيف العجز، والحفاظ على النقد، بدل التبشير بالانهيار؟».

ولاحقاً غرّد جنبلاط قائلاً: «في الصباح اعتبرنا السفن التركية المصدر الرئيسي للعجز، وفي المساء يقال لنا إن السفينة الثالثة التي هربت تهريباً في جلسة مجلس الوزراء سترسو في الجية، بعد أن منعت أن ترسو في الزهراني.

باسيل: التحدي اليوم اقتصادي!

قال وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال، جبران باسيل إن تكتل التغيير والإصلاح قام مع اللجنة الاستشارية الاقتصادية لـ«التيار الوطني الحر» بزيارة المجلس الاقتصادي الاجتماعي، بهدف إعطاء أولوية مطلقة للاقتصاد. وقال إن «هذه الزيارة ليست فقط رسالة دعم للمجلس المستقل والاستشاري والميثاقي والتمثيلي لقطاعات الاقتصاد بكل فئاته، بل جئنا نطالبه بأن يكون من أدوات الضغط لمصلحة الاقتصاد».

وشدد باسيل على أن الدور الأساسي للمجلس في «أن يكون الحاضن لكل الأفكار والنقاشات الموضوعية والعلمية، وهي كثيرة نتفق عليها والتي نعرض من خلالها قدراتنا الاقتصادية» أضاف: «تحدثت أمس في وزارة الخارجية عن اقتناعي بأن اقتصادنا هو على طريق الاستنهاض، ونحن نتجه نحو الازدهار الاقتصادي رغم الصورة المرسومة اليوم، والحكومة هي جزء من هذه الاندفاعة، ولكن لا تكفي وحدها.

وجهة نظر

عندما يرفض البطريرك التفرد والثنائية!

بقلم: أيمن حجازي

يكاد الشهر الثاني ينقضي على تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف حكومة ما بعد انتخابات السادس من أيار، دون أن تلوح في الأفق تباشير هذا التأليف الذي تواجهه عقبات سياسية وطائفية كبرى تنخرط في صياغتها قوى كبرى في المجلس النيابي الجديد.

وقد احتدمت الأمور على خط العقدة المسيحية التي تعترض التشكيل الحكومي، ودخل على الخط البطريرك الماروني بشارة الراعي، بعد أن فشلت مساعي الرئيس المكلف سعد الحريري لحلحلة هذه العقدة، وبعد أن كشف حزب القوات اللبنانية عن مضمون «تفاهم معراب» الذي أسهم في إنهاء الشغور الرئاسي الذي ساد البلد بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ . وكان الاستفزاز قد عمّ العديد من القوى السياسية المسيحية خصوصاً واللبنانية عموماً، بعد الكشف عن أن التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية اتفقا في «تفاهم معراب» على تقاسم الحصة المسيحية الوزارية وعلى تقاسم الحصة المسيحية الإدارية، ما يعني سحق قوى مسيحية أخرى ونفيها، مثل تيار المردة وحزب الكتائب اللذين اعتُبرا وفق «تفاهم معراب» قوى الأقلية المسيحية التي يجب أن تُحرَم حقها في امتلاك حصة وزارية أو إدارية في بنية الدولة اللبنانية. وقد شمل هذا الاستفزاز البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي زار قصر بعبدا واجتمع الى الرئيس ميشال عون وخرج معلناً رفضه القاطع لأي تفرد أو ثنائية يمكن أن تفرض على الساحة المسيحية. وقد اعتبر الراعي أن هذا التفرد المفترض على الساحة المسيحية اللبنانية سيعطى كل المبررات للآخرين كي يتفردوا بالمسيحيين في هذا الشرق العربي.

وعلى الرغم من تأخر التشكيل الحكومي، يرى بعض المتفائلين الأمر طبيعياً أو شبه طبيعي، خصوصاً عندما تُسترجَع المدد التي قضاها الرئيسان نجيب ميقاتي وتمام سلام في تشكيل حكومتيهما في السنوات الأخيرة.

ويرى بعض المراقبين أن «الحرب» الناشبة بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية تجعل الساحة المسيحية اللبنانية وكأنها تستعيد حالة المواجهة العسكرية التي كانت قائمة خلال عامي ١٩٨٩و١٩٩٠، لكنها الآن في اطار سياسي ونيابي ووزاري. وهذه مقارنة تستفيق في أذهان اللبنانيين لدى البدء في كل جولة من جولات التصعيد السياسي والإعلامي بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية.

ولا يعني كل ذلك أن هذه العقدة المسيحية هي العقدة الوحيدة التي تعترض طريق تشكيل الحكومة الثالثة للرئيس سعد الحريري، فهناك كما هو معلوم العقدة الدرزية الحامية نسبياً، ومن ثم عقدة النواب السنّة الذين يغردون خارج سرب تيار المستقبل. وفي كل عقدة من هاتين العقدتين ما يكفي من المتاعب والإرهاق السياسي الذي يتطلب وقتاً إضافياً للمعالجة المطلوبة. وما زال الهدوء يخيم على طريقة ادارة الرئيس سعد الحريري للمعضلة الحكومية الحالية، وهو لم يظهر عليه الانفعال إلا في إطار الرد على النائب الجديد جميل السيد بالقول: «روح بلط البحر»، وذلك في اطار التلويح بسحب التكليف من الحريري.

وكان الرئيس ميشال عون يعتقد أنه سيمتلك في عهده القوي ميزة الإسراع في تشكيل الحكومات، ولكن ما هو قائم في الواقع السياسي اللبناني يعاكس هذه الرغبة حيث التعقيدات السياسية والطائفية والمذهبية أكبر من أي تطلع سياسي مشروع»، خصوصاً عندما يكون الجميع مشاركاً في استيلاد التعقيدات المنتصبة في وجه تشكيل الحكومات أو في مواجهة حل أي من الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الانمائية أو الحياتية الداهمة. حينها يصبح الجميع خارج دائرة البراءة مهما صفت النيات وحسنت الظنون.

الأمين العام للجماعة الإسلامية يزور رئيس حزب الاتحاد

قام الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزام الأيوبي، على رأس وفد من الجماعة ضم عضو المكتب السياسي الأستاذ وائل نجم، والقيادي في الجماعة الشيخ سامي الخطيب، صباح الخميس (٢٠١٨/٧/٥) بزيارة رئيس حزب الاتحاد النائب عبد الرحيم مراد، في منزله في بيروت، وذلك بحضور عدد من قياديي الحزب.

جرى خلال اللقاء البحث في قضايا تعني الجانبين، فضلاً عن الهموم المشتركة والقضايا الوطنية العامة، وكانت وجهات النظر متفقة في توصيف الكثير من التحديات التي تواجه البلد في هذه المرحلة، كذلك جرى الاتفاق على متابعة التواصل وزيادة التنسيق في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه التحديات.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

نتن ياهو في موسكو بحثاً عن ردع النفوذ الإيراني في سورية

عقد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم الأربعاء في موسكو، محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتن ياهو، وسط ترجيحات بأن يهيمن الملف السوري والنفوذ الإيراني في سورية على جدول أعمال المحادثات، في ظل سعي موسكو للحفاظ على اتصالاتها بكافة الأطراف المعنية بالقضية السورية.

وما يزيد من قوة هذه التكهنات، هو استمرار الهجمات الإسرائيلية في سورية، بما في ذلك على قاعدة التيفور بمحافظة حمص عشيّة الزيارة، ناهيك عن المؤشرات لبقاء الوجود الإيراني من النقاط القليلة القابلة للمساومة خلال القمة المرتقبة بين بوتين ونظيره الأميركي، دونالد ترامب، في هلسنكي الفنلندية في ١٦ تموز الحالي.

وفي هذا الإطار، تتوقع الصحافية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، ماريانا بيلينكايا، أن «تتركز أجندة لقاء بوتين ونتن ياهو في موسكو على العمليات العسكرية جنوب سورية وردع النفوذ الإيراني». وتقول بيلينكايا إن «تل أبيب تبحث عن ضمان غياب القوات السورية عن حدود سريان اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤، وأيضاً لإقامة منطقة خالية من القوات الموالية لإيران على مسافة ٨٠ كيلومتراً من الحدود الإسرائيلية (فلسطين المحتلة)».

وحول قدرة روسيا على الإسهام في انسحاب القوات الإيرانية من سورية، تضيف: «لا تستطيع روسيا إخراج العناصر الإيرانية من كامل الأراضي السورية، بل حتى من الـ٨٠ كيلومتراً على الحدود الإسرائيلية (فلسطين المحتلة)، الأمر الوحيد الذي تستطيع روسيا أن تضمنه، هو ألا تشارك القوات الموالية لإيران وحزب الله في العمليات العسكرية جنوب سورية، بشكل علني على الأقل».

وفي ما يتعلق بموقف موسكو من الغارات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، تتابع: «تعطي روسيا الضوء الأخضر للضربات الإسرائيلية طالما كانت تقتصر على استهداف القوات الموالية لإيران، دون المساس بالقوات الحكومية السورية ولا تعرقل العمليات العسكرية الروسية». إلا أن ماريانا بيلينكايا لا تتوقع أن تنال القضية الفلسطينية هامشاً كبيراً من المحادثات بين بوتين ونتنياهو، وستقتصر على تبادل الآراء، في ظل تمسك روسيا بموقف مفاده أنه «لن يكون هناك حل بلا مفاوضات مباشرة».

من جهتها، حذرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية من خطورة التحالف الروسي الإيراني بعد سيطرة قوات النظام السوري على المحافظات الجنوبية. وفي مقال بعنوان «التحالف مع إيران يصبح خطراً على روسيا»، ذكّرت الصحيفة بأن «الوجود الإيراني كان من عوامل التصعيد في المنطقة»، بينما «شنت القوات الجوية الإسرائيلية في الأشهر الماضية، ضربات متكررة على الجنوب السوري بحجة منع تمركز مقاتلي الفصائل الموالية لإيران بالقرب من حدودها».

وأوضحت الصحيفة أن «روسيا تجري محادثات مع إيران، إلا أن مدى استعداد طهران للوفاء بالمطالب المقدمة إليها، لم يتضح بعد»، مشيرة إلى «اندماج المقاتلين الإيرانيين في قوات النظام، سواء في اللواء الـ١٠٥ التابع للحرس الجمهوري أو الفيلق الرابع للدبابات».

وخلصت «نيزافيسيمايا غازيتا» إلى أن «الوضع الراهن يضع أمام موسكو مهمة إظهار مهارات الدبلوماسية مع شريك معروف بموقفه الثابت من سورية (أي إيران)، وأيضاً الحفاظ على سمعتها في عيون اللاعبين الدوليين»، محذرة من أن «الانتقال إلى المعسكر الأميركي – الإسرائيلي سيجعل تحالف روسيا مع إيران خطراً».

وإلى جانب الملف السوري، من المنتظر أن تتناول محادثات بوتين ونتنياهو آفاق التسوية الفلسطينية الإسرائيلية والخطة الأميركية المعروفة باسم «صفقة القرن»، خصوصاً أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس يزور موسكو يوم الجمعة المقبل.

وتسبق موسكو قمة بوتين وترامب بمجموعة من اللقاءات الدولية، بما فيها محادثات بين وزيري الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والأردني أيمن الصفدي، في الأسبوع الماضي، التي تطرقت أيضاً إلى الوضع جنوب سورية، بالإضافة إلى لقاءي بوتين مع نتن ياهو وعباس هذا الأسبوع.

وبحسب وكالة «بلومبيرغ»، فإن «قمة بوتين وترامب قد تسفر عن تثبيت الاتفاقات بشأن جنوب سورية بعد موافقة روسيا على ضمان انسحاب القوات الموالية لإيران من الحدود مع إسرائيل والأردن مقابل إبقاء المنطقة تحت سيطرة قوات النظام».

يذكر أن نتن ياهو يزور موسكو ويلتقي مع بوتين للمرة الثالثة هذا العام، وكانت أولاها في ٢٩ كانون الثاني الماضي، والثانية في ٩ أيار، حين حضر رئيس الوزراء الإسرائيلي الاستعراض العسكري بمناسبة الذكرى الـ٧٣ للنصر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وعشية زيارته الحالية، أكد نتن ياهو أنه «سيجدد خلال اللقاء تأكيده أن إسرائيل لن تسمح بتثبيت الوجود الإيراني في أي مناطق سورية، وسيطالب قوات النظام بالالتزام باتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤».■

عجلة تأليف الحكومة تتعثر والوضع الاقتصادي مهدّد بالانهيار

بقلم: وائل نجم

بعد انقضاء قرابة خمسين يوماً على تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف الحكومة العتيدة، لا تبدو في الأفق أية بارقة أمل بقرب تأليفها، على الرغم من الاتصالات والمشاورات التي تجري على أكثر من مستوى، وفي أكثر من اتجاه. الجو السائد إلى الآن هو المراوحة والمزيد من الشروط والشروط المضادة، ومحاولات تجاوز الدستور والصلاحيات في عملية التأليف من أجل فرض أعراف جديدة تعيد زمن الهيمنة، ولكن النتيجة جراء كل ذلك هي المراوحة واستمرار الأزمة وتفاقم المشاكل الاقتصادية، وهي بيت القصيد في المرحلة المقبلة.

قبل نحو شهرين من اليوم اعترف رئيس الجمهورية ميشال عون اثناء استقباله البطريرك بشارة الراعي بصعوبة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان، وحذّر من خطورتها على البلد، وهو أمر يعرفه القاصي والداني في لبنان، ولكن في تلك المرة جاء الاعتراف من رأس الدولة، من الرئيس.

وقبل أيام دقّ رئيس المجلس النيابي نبيه بري ناقوس الخطر من تفاقم المشكلة الاقتصادية وأبدى أمام بعض زواره تخوّفه من مقبل الأيام على المستوى الاقتصادي، ولعلها ليست المرّة الأولى التي يشير فيها الرئيس برّي إلى صعوبة الوضع الاقتصادي، خاصة أن وزير المالية، مستشاره السياسي الوزير علي حسن خليل، لطالما حذّر من مغبة استمرار الأزمة الاقتصادية وخطورتها.

الرئيس سعد الحريري اعترف أيضاً بصعوبة الوضع الاقتصادي وخطره على البلد، ووضع عنواناً لسياسة تياره وحكومته المرتقبة أولوية الوضع الاقتصادي وضرورة معالجته.

قبل فترة من الزمن توقفت المصارف في لبنان عن منح قروض سكنية مدعومة من المؤسسة العامة للإسكان، ثم جاء قرار المؤسسة ذاتها بوقف منح الموافقات على الطلبات المقدمة لها من الشباب للاستحصال على شقة سكنية، والسبب –كما هو معروف بداهة– أن الشباب اللبناني ما عادوا يجدون فرص عمل في البلد، وإذا ما وجدوا فإن عائدها لا يمكّنهم من سداد قروض المصارف، وبالتالي الوقوع تحت العجز، وبالتالي خسارة المسكن والأموال التي دفعت، والدخول في أزمات متلاحقة لا تنتهي فصولاً. لقد أصابت هذه القرارات القطاع العقاري بحالة من الجمود والركود، وهو أصلاً كان يعاني من هذه الحالة.

وبالحديث عن تداعيات الجمود والركود الذي أصاب القطاع العقاري، فإن قطاعات كثيرة وعديدة أصيبت أيضاً بالشلل، وهو ما انعكس ركوداً عاماً في كثير من القطاعات، إذ المعروف أن القطاع العقاري يُعتبر محركاً أساسياً لكثير من القطاعات الصناعية والتجارية الأخرى، وبالتالي هذه القطاعات ستتأثر وتجمد عندما يصاب القطاع العقاري بالجمود، وهذا ما حصل. وكذلك أصيبت اليد العاملة والأعمال الحرّة أيضاً بانتكاسة، وكل ذلك أثّر كثيراً، وفاقم الأزمة الاقتصادية التي قد تتجه نحو مزيد من التفاقم والخطوة في المرحلة المقبلة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه.

بعض الخبراء الاقتصاديين حذّروا في المرحلة الأخيرة من خطورة الوضع الاقتصادي في لبنان، وذهب بعضهم إلى حدود الحديث عن أزمة قد تعصف بالبلد، تشبه في خطورتها الأزمة التي عصفت باليونان، وحذّر بعض هؤلاء من خطوة ارتفاع سعر الدولار عمّا هو عليه اليوم، وضربوا أمثلة على ذلك ما حصل في إيران خلال الأسابيع الأخيرة، حيث ارتفع سعر الدولار واليورو مقابل العملة الإيرانية ارتفاعاً جنونياً، وكذلك ما حصل في تركيا بدرجة أقل.

وتتناول الصالونات في البلد في أمسياتها الحديث عن إقفال العديد من المؤسسات والشركات أبوابها وصرف بعض موظفيها وعمّالها، حتى إن الحديث عن هذه الظاهرة الآخذة بالتعاظم تناول شركة من كبريات شركات البلد، شرعت في صرف بعض موظفيها، وقلّصت من حجم التقديمات التي كانت تقدّمها للذين أبقتهم، فضلاً عن بيعها لأحد عقاراتها لسداد بعض الديون، وصولاً إلى الحديث عن عرض أكبر وأهم صالة عرض في العاصمة للبيع جراء الأزمة التي أخذت تعصف بهذه الشركة. ولعلّ أمثالها كثير من الشركات التي تسير على درب حصر النفقات، والتقليل من المصروفات، وربما وصولاً إلى إعلان الإفلاس.

البلد في وضع صعب، والحالة الاقتصادية إلى نوع من الانهيار، والطبقة السياسية مسؤولة عن كل هذا الوضع، وآن لها أن تدرك حجم الخطر الذي يحدق بالبلد للخروج من الأزمة.■

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

بعد الفشل الكبير في الانتخابات النيابيّة:

أين أصبحت المعارضة الشيعيّة؟

تعرضت «المعارضة الشيعية اللبنانية» في الانتخابات النيابية الأخيرة لهزيمة قاسية في معظم المناطق اللبنانية، فلم يحصل مرشحو المعارضة إلا على عدد قليل من الأصوات، باستثناء المرشح يحي شمص في بعلبك – الهرمل والمهندس رياض الأسعد في الزهراني، كذلك تشتتت أصوات المعارضين والمرشحين على لوائح عدة ولم ينجحوا في تشكيل لوائح قوية ومتماسكة في مواجهة اللوائح المدعومة من حزب الله وحركة أمل.

فما أسباب فشل «المعارضة الشعبية» في الانتخابات النيابية؟ وأي مستقبل لهذه المعارضة والشخصيات التي تتولى الحديث باسمها؟ وهل تستطيع هذه الشخصيات إعادة تفعيل دورها في المرحلة المقبلة في مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية؟

أسباب الفشل الانتخابي

بداية ما الأسباب التي أدت إلى فشل «المعارضة الشيعية» في الانتخابات الأخيرة؟

لقد ضمت «المعارضة الشيعية» عدداً من الشخصيات والمؤسسات والهيئات الناشطة في مواجهة حزب الله وحركة أمل، وبعضها كان يتحالف سابقاً مع «قوى ١٤ آذار» بشكل مشترك، أو مع بعض أطراف هذه القوى (تيار المستقبل، القوات اللبنانية، النائب السابق فارس سعيد)، في حين أن شخصيات شيعية مستقلة كانت متحالفة مع بعض الأحزاب اليسارية أو مع الهيئات المدنية.

وفي الانتخابات النيابية الأخيرة لم تنجح هذه الشخصيات الشيعية المعارضة في تشكيل لوائح موحدة في مواجهة لوائح حركة أمل – حزب الله، بل انضمت الى عدة لوائح متنافرة ومتعاكسة، وباستثناء منطقة الزهراني – صور حيث شكلت لائحة واحدة (من اليساريين والشخصيات الشيعية المستقلة) ضد لائحة حركة أمل – حزب الله، فإن قوى المعارضة الشيعية في كل المناطق الأخرى كانت مشتتة وضعيفة، وأقوى لائحة واجهت تحالف أمل – حزب الله كانت اللائحة التي شكلها النائب السابق يحيى شمص بالتعاون مع تيار المستقبل والقوات اللبنانية في منطقة بعلبك – الهرمل.

وفي نتيجة الانتخابات النيابية لم تنل الشخصيات الشيعية المستقلة أو المعارضة سوى عدد قليل من الأصوات في كل الدوائر راوحت بين عشرات الأصوات أو مئات الأصوات في بعض الأحيان، ووصلت الى عدة آلاف فقط في منطقة بعلبك الهرمل وفي الزهراني – صور.

ويمكن إيراد الأسباب الآتية لفشل الشخصيات الشيعية المعارضة والمستقلة؟

١– الحملة القوية التي خاضها حزب الله وحركة أمل لاجتذاب القاعدة الشيعية لدعم لوائحهما في كل المناطق، وقد رفع عدداً من الشعارات الهادفة إلى إبعاد الجمهور الشيعي عن قوى المعارضة.

٢– تشتت الشخصيات والقوى الشيعية المعارضة في عدد كبير من اللوائح وعدم قدرتها على تشكيل لوائح قوية ومتماسكة.

٣– غياب الشخصيات القادرة على جذب الجمهور الشيعي المستقل، لأن معظم الشخصيات التي ترشحت لم تقدّم برامج أو أداءً مقنعاً حتى لمن هم غير منتمين إلى حزب الله وحركة أمل، وحالة الاستنفار الطائفي والمذهب في الانتخابات التي منعت حصول المعارضين الشيعة على أصوات من خارج طائفتهم أو من طائفتهم.

٤– الأجواء السياسية المشحنة في البلاد خلال فترة الانتخابات وغياب أو تراجع دور الأحزاب أو الكتل الوطنية العابرة للطوائف.

٥– بروز مشاكل شخصية أو مالية أو سياسية أو إعلامية بين بعض الشخصيات المعارضة (وحتى التي كانت في لائحة واحدة)، ما أضعف الثقة بهذه الشخصيات.

أيّ مستقبل للمعارضة الشيعية؟

لكن ما دور «المعارضة الشيعية» في المرحلة المقبلة؟ وهل تستطيع إعادة ترميم صفوفها مجدداً؟ أم أن الصيغ الطائفية والمذهبية لم تعد قادرة على التأثير في الواقع السياسي والشعبي اليوم؟

بعد الفشل الكبير الذي أصاب القوى والشخصيات الشيعية المعارضة لحركة أمل وحزب الله في الانتخابات النيابية الأخيرة، لا تزال هذه الشخصيات حاضرة من خلال بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية، سواء عبر بعض المقابلات أو عبر نشر المقالات النقدية، أو من خلال المشاركة في مؤتمرات وندوات متنوعة، إضافة إلى ترؤس بعض الشخصيات الشيعية لمواقع الكترونية والاستمرار في حملتها الإعلامية ضد حزب الله وحركة أمل تحت عناوين مختلفة.

لكن من الواضح أن الحضور الإعلامي أو النخبوي للشخصيات الشيعية المعارضة، ليس له تأثير واضح أو فعالية عملية من الواقع الشعبي، رغم الأزمات والمشكلات التي يواجهها اللبنانيون بشكل عام وفي المناطق التي يقوى فيها حضور حزب الله وحركة أمل خصوصاً.

والمشكلة الكبرى التي تواجهها الشخصيات الشيعية المعارضة أنها تنشط موسمياً أو عند ازدياد الحاجة من قبل أطراف خارجية أو جهات معارضة للحزب والحركة، أو انها غير قادرة على التفاعل مع الجمهور الشيعي وتقديم عناوين وقضايا مؤثرة في هذا الجمهور.

كذلك إن الخلافات المستمرة بين الشخصيات الشيعية المعارضة وعدم قدرتها على التوحد في إطار مشترك وثابت أدى الى إضعاف تأثيرها وفعاليتها، وأصبحت الصراعات والمشاكل في ما بينها تتقدم على الخلاف مع حزب الله وحركة أمل.

أما على صعيد المستقبل، وفي ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، فإن الاستمرار في اعتماد الصيغ المذهبية والطائفية للتحركات السياسية والشعبية لن يكون قادراً على تحقيق إنجازات عملية، وهذا يتطلب دراسة نقدية شاملة للمرحلة الماضية والبحث عن صيغ جديدة للعمل تتجاوز البعد الطائفي والمذهبي، والعمل على جذب الجمهور العام من خلال القضايا المعيشية والحياتية التي تهمه وليس عبر رفع شعارات سياسية مستفزة.

«المعارضة الشيعية» (بكل مكوناتها المتنوعة) بحاجة إلى وقفة نقدية شاملة لدراسة أسباب فشلها والبحث عن أفق جديد للعمل، وإلا فإن الفشل والتراجع سيظل يرافقها في المرحلة المقبلة.■

قاسم قصير

عمليّة تأليف الحكومة بين العُقد الظاهرة والعُقد الخفيّة

رغم مرور ما يقارب الشهرين على تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة الجديدة، ما زالت الأمور على حالها لناحية الخلاف الدائر حول الحصص الوزارية والحقائب السيادية وحجم التمثيل في الحكومة. وقد ترافقت الخلافات بشأن تشكيل الحكومة مع بروز مخاوف جدية على الوضع الاقتصادي، لعل أبرزها أزمة القروض السكنية التي أصبحت تهدد القطاع العقاري وقطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة به مثل قطاع المفروشات والمواد المرتبطة بهذا القطاع التي وصلت الى حد إلغاء حفلات زواج وأعراس بسبب توقف عملية القروض السكنية.

ولعل ذلك ما دفع الرئيس بري الى إطلاق تحذير حول الوضع الاقتصادي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الحكومي، فقال محذراً المعرقلين: «ارحموا البلد والاقتصاد والناس».

إلا انه رغم كل ذلك تبدو العقد الحكومية على حالها، ولا سيما عقدة التمثيل المسيحي التي أطاحت عملياً «تفاهم معراب» بين «القوات اللبنانية» والتيار الوطني الحر، رغم تأكيد سمير جعجع عدم سقوط التفاهم، وهو ما دفع الرئيس سعد الحريري الى القول رداً على سؤال عن موعد تشكيل الحكومة: إني «متفائل دائماً ولكن لا تعليق».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل استمرار العقد التي تعوض تأليف الحكومة هو وحده المسؤول عن تأخير عملية التأليف؟

قبل الحديث عن العقد السياسية ودورها الظاهر في عرقلة تأليف الحكومة الجديدة، لابدّ من التوقف أولاً عند موقف لافت لعضو كتلة الوفاء للمقاومة نواف الموسوي، الذي اعتبر أن «أي قوى سياسية لا تستطيع أن تزعم أنها الممثل الحصري والوحيد للطائفة ما دمنا نتحدث في نظام طائفي سياسي، ولا يستطيع أي حزب أو أي زعيم أو أي شخصية أن تقول إن تمثيل الطائفة الفلانية محصور بشخصها أو بحزبها أو بتيارها أو باتجاهها».

وطبيعي في هذا الكلام الذي أطلقه النائب الموسوي حول طبيعة التمثيل و«الممثل الحصري والوحيد للطائفة» انه لا يقصد الثنائي الشيعي، أي حركة أمل و«حزب الله»، وأنه يوجه سهامه الى الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية على وجه الخصوص، وهو ما يكشف شيئاً من العقد والتعقيدات الخفية التي تعرقل عملية تشكيل الحكومة بعيداً عن العقد والخلافات الظاهرة مثل عقدة التمثيل المسيحي وعقدة التمثيل الدرزي، وعقدة تمثيل النواب السنة الذين لا ينتمون الى تيار المستقبل.

وفي هذا الإطار عاد الحديث مجدداً، وإن بطريقة الهمس، عن موضوع تأليف عريضة نيابية لسحب التكليف من الرئيس المكلف سعد الحريري، تحدث عنها قبل أسبوعين النائب جميل السيّد، إذ تحدث مجدداً أحد النواب عن «فتاوى قانونية لسحب التكليف الحكومي إذا طال الأمر».

وعودة الحديث عن عريضة نيابية لسحب التكليف من الرئيس سعد الحريري تحمل أمرين: الأول زيادة الضغوط على الرئيس الحريري من قبل «حزب الله» وحلفائه من أجل القبول بالشروط التي يريدها الرئيس عون والوزير جبران باسيل، وتشكيل حكومة كما يريد هذا الفريق، لا كما يرغب الرئيس سعد الحريري.

أما الأمر الثاني، فهو تحميل الرئيس سعد الحريري مسؤولية الفشل في تشكيل الحكومة الجديدة بسبب تمسكه بتمثيل وازن لحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، وهو ما قد يدفع الى عملية سحب التكليف من الرئيس سعد الحريري عبر العريضة النيابية.

هذا الواقع المأزوم لعملية تشكيل الحكومة الجديدة مع ما يجري في الخفاء لإحراج الرئيس سعد الحريري، وحتى للانقضاض على اتفاق الطائف عبر وسائل وأعراف غير قانونية وغير دستورية دفع الرئيس سعد الحريري الى الرد مجدداً عبر مجلس المفتين بعد ان رد سابقاً عبر لقاء رؤساء الحكومة السابقين وكتلة تيار المستقبل، وقد اعتبر مجلس المفتين «ان تأخير تشكيل الحكومة مرده الى ايجاد أعراف مصطنعة تتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني التي أضحت دستوراً»، وشدد على «ضرورة التزام كل الأفرقاء اتفاق الطائف وعدم إيجاد أعراف تعوق تشكيل الحكومة».

وهذا الموقف الجديد حول العقبات التي تعرقل تشكيل الحكومة، وحول ضرورة التمسك باتفاق الطائف يعكس الوجه الآخر للأزمة الحكومية بكل ما في الكلمة من معنى.

باختصار، العقبات التي تعرقل تأليف الحكومة الظاهر منها والخفي الهدف منه وضع الرئيس سعد الحريري أمام الأمر الواقع أي تشكيل حكومة كما يريد «حزب الله» والتيار الوطني الحر بعيداً عن باقي الفرقاء الذين يعتبرونهم مجرد لاعبين صغار في السياسة اللبنانية. فهل تنجح الضغوط على الرئيس سعد الحريري، أم تستمر عملية عضّ الأصابع بين الطرفين «حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً؟■

بسام غنوم

الجماعة الإسلامية تدعو للإسراع بتشكيل الحكومة وترفض المساس بصلاحيات الرئيس المكلف

اعتبر المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان عقب اجتماعه الأسبوعي أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان لا تحتمل المماطلة والتسويف في تشكيل الحكومة، لخطورة انعكاساتها على أوضاع البلد والمواطنين، مستغرباً إصرار بعض القوى على وضع العراقيل أمام الرئيس المكلّف، إمّا من خلال تقاسم الحصص الوزارية أو من خلال الفيتوات السياسية أو محاولات البعض للاستئثار ببعض الحقائب الوزارية.

وشدّد المكتب السياسي للجماعة على رفض أي مساس بصلاحيات رئيس الحكومة التي أقرّها الدستور، وخاصة لناحية تسمية نائب رئيس الحكومة أو اختيار التشكيلة الحكومية.

كذلك دعا للإسراع في تشكيل الحكومة، لأن الأوضاع الاقتصادية في البلد لم تعد تحتمل هذا التأخير، ما يزيد من أزمات المواطنين الحياتية والمعيشية، هذا فضلاً عن القضايا الحيوية التي تحتاج لحلول ناجعة، ولا سيما قضيتا الكهرباء والماء.

حلفاء الأسد الحقيقيّون.. في الصراع الدائر

بقلم: محمد أبو رمان

هل ثمّة جديد في ما نشره تسيفي بارئيل في صحيفة هآرتس، قبل أيام، عن قبول إسرائيل ببقاء الأسد في حكم سورية؟ أم هذا هو موقف إسرائيل الحقيقي الذي لم يتغيّر منذ البداية، أي تفضيل الأسد على المعارضة المسلّحة بصورها المتعددة؟

منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة السورية، كان واضحاً أنّ هنالك موقفاً إسرائيلياً متشكّكاً من نتائجها، ومن البديل الذي قد يحلّ محل نظام الأسد، الذي، وفقاً للمسؤولين الإسرائيليين حينها، كان ضامناً حدود الجولان، إذ لم يطلق من خلالها طلقة واحدة على مدى عقود طويلة، بينما البديل المتوقع، هو غالباً قوى إسلامية ليست مضمونة الجانب للإسرائيليين، أو حتى في حال كانت الفوضى الداخلية، فهي أيضاً مقلقة للأمن الإسرائيلي.

اليوم، على الرغم من وجود إيران قويةً في الملعب السوري إلى جوار حزب الله، إلاّ أنّ الروس هم الضامن للحدود، ولتنفيذ الشطر الآخر من الاتفاق المتعلّق بإبعاد المليشيات والإيرانيين كيلومترات محددة عن المناطق التي تحتلها إسرائيل في الأراضي السورية، وبضمانة النظام وسلوكه تجاه الإسرائيليين.

ذلك لم يمنع إسرائيل، أو حتى الأميركيين، من توجيه ضربات، إذا اقتضى الأمر، إلى قيادات إيرانية، أو إلى حزب الله في عمق الأراضي السورية. وفي الأغلب، بعد إخبار الروس وبتنسيق مسبق، دون الاهتمام كثيراً بتوعّد زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله ووعيده، وهو الذي تلقى الضربات تلو الأخرى، وقبل بمقتل قيادات من حزبه في سورية، كما الحال لحزب الله العراقي، دون أي ردّ، ما دامت «الغنيمة الكبرى» أي سورية، أصبحت في أيديهم.

«اليوم التالي للأسد» كانت ذريعة الجميع لبقائه في السلطة، وربما كان الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، أكثر وضوحاً فيها، على الرغم من أنّه توعده مرات، وأعلن ضرورة إخراجه من سورية، إلاّ أنّ الأميركيين لم يعملوا، في أيّ وقت، بصورة جادة وحقيقية، لإزاحته، وإخراجه من المعادلة، لعدم وجود تصوّر واضح لليوم التالي له.

صحيح أنّ الأطراف الدولية والإقليمية دعمت المعارضة المسلّحة، وأعطتها معدات ورواتب، لكن ذلك في سبيل بناء هذه الأطراف أوراقها في اللعبة السورية، وتحصيل مواقع نفوذ، أو حماية مصالحها على أقل الأحوال، لكن أيّاً من هذه القوى لم تخطط جديّا لإسقاط نظام الأسد، والتخلّص منه.. لماذا؟

بصورة أو بأخرى، كان هنالك «فيتو» أميركي ضد إسقاط الأسد، بالذريعة نفسها، لأنّ شبح ما حدث في العراق بعد سقوط صدام حسين، والتجربة الليبية المريرة، خصوصاً صورة مقتل السفير الأميركي في بنغازي، كانت جميعاً تتحكّم بالعقل الأميركي الباطن، وتؤجج المخاوف من عدم وجود تصوّر مدروس وعميق لمرحلة ما بعد الأسد، بما يضرّ المصالح الأميركية، ما يجعل بقاء الأسد أفضل الشرور وأخفّها، وهذا ما يفسرّ تراجع أوباما عن قرار الضربة العسكرية في عام ٢٠١٣، وهي الحيثيات التي شرحها الصحافي الأميركي، جيفري غولد بيرغ، في مقالته في مجلة ذا أتلانتيك «عقيدة أوباما».

كانت الدول العربية والغربية منقسمة على نفسها تجاه الأسد، لكنّ أيّاً منها لم تكن بمثابة «العامل الحاسم» في أيّ وقت، فالأميركان كانوا أولاً عاملاً حاسماً بعدم الحسم في مصير الأسد، وإسرائيل متغير مؤثر جداً في الموقف الأميركي، ثم جاء الروس والإيرانيون الذين شكّلوا حليفاً استراتيجياً لنظام الأسد ولبقائه، بعدما كان يترنّح ويستعد للانهيار.

في كتاب «رسائل الأسماك» الذي يوثق قصة التدخل العسكري الإيراني في سورية، ومذكرات القائد في الحرس الثوري حسين همداني الذي قتل في سورية، (قدّمت قراءة له فاطمة الصمادي في مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، اعتراف صريح بأنّ نظام الأسد كان على وشك السقوط عام ٢٠١٣، وكان الأسد يبحث عن «مأوى» بعد أن ضيّق الخناق عليه، لكن ما لم يذكره الكتاب أو أنكره أنّ الأجندة الدولية والأميركية والإسرائيلية لم تكن مستعدة لهذا السيناريو، فتمّ ترحيله، قبل أن تنقلب المعادلة لاحقاً بدخول الروس وخروج الأميركان فعلياً من المشهد.

من المفترض أن تكون هذه اللعبة الدولية والإقليمية وصعود الداعشية حاضرةً في تحليل ما حدث في سورية، ومن الذي وقف مع الثورة، ومن خذلها، ومن حوّلها إلى حرب بالوكالة، وحرب داخلية، وجعل من جزء كبير من الفصائل المسلّحة عصابات حرب، وحوّل النظام السوري إلى نظام تابع وضعيف، وليس صاحب قرار، بينما الروس والأميركيون والإيرانيون والأتراك هم فعلياً من يحدّدون مستقبل هذه الدولة.■

الشبكة السورية: النظام يلقي ٢٩٠٠ برميل متفجر خلال ستة أشهر

قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يوم الاثنين، إن النظام ألقى ما لا يقل عن ٢٩٠٨ براميل متفجرة على مناطق سيطرة المعارضة، في النّصف الأول من العام الجاري، أسفرت عن مقتل ١٦٩ مدنياً. جاء ذلك في تقرير صدر عن الشبكة، وثّقت فيه إسقاط البراميل، منها ٤٢٧ برميلاً فقط ألقاها في حزيران الماضي.

وأشارَ التّقرير إلى «استخدام النّظام ما لا يقل عن ٢٥ ألفاً و٨٨٤ برميلاً مُتفجراً منذ تدخل القوات الروسية في ٣٠ أيلول ٢٠١٥، على الرغم من الوعود الروسية التي أطلقها السفير الروسي السّابق في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، التي قال فيها إنّ النظام سيتوقف عن القصف بالبراميل المتفجرة».

وأوضح التقرير «أنّ قوات حلف النظام مع روسيا شنّت حملة عسكرية شرسة على محافظة درعا منذ منتصف الشهر الماضي، شهدَت إثرها المحافظة النصيب الأكبر من البراميل المتفجرة، بسقوط ٤١٣ برميلاً متفجراً».

الشبكة لفتت في تقريرها إلى أن البراميل المتفجرة تسببت في النِّصف الأول من العام الجاري في «مقتل ١٦٩ مدنياً، من بينهم ٤٤ طفلاً، و٥٢ سيدة».

كما شكّل عدد من الهجمات «اعتداءً على مراكز حيوية مدنيّة، فقد سجّل التّقرير ما لا يقل عن ٣٢ حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، تسعة منها على مساجد، واحد منها على مدرسة، وآخر على معهد تعليمي، و١٦ على منشآت طبية، واثنين على مراكز للدفاع المدني، واثنين على أفران، وواحد على منشآت صناعية».

وبحسب التقرير فقد استخدام النظام «سلاح البراميل المتفجرة المحملة بغازات سامة في النّصف الأول من ٢٠١٨ في أربع هجمات، أولها على مَدينة سراقب بمحافظة إدلب في ٤ شباط، والثانية على بلدة حمورية في الغوطة الشرقية بريف دمشق في ٥ آذار، والهجومان الأخيران كانا في مدينة دوما في الغوطة الشرقية بريف دمشق في ٧ نيسان».

كما وثّق التقرير إلقاء النظام «٤٢٧ برميلاً متفجراً الشهر الماضي، تسببت في مقتل أحد عشر مدنياً، بينهم طفلان وسيدتان».■

النظام السوري يخرق هدنة درعا وينتزع معظم الحدود مع الأردن

أكدت مصادر أن قوات النظام خرقت اتفاق وقف إطلاق النار وقتلت طفلاً وامرأة بريف درعا، كما سيطرت على معظم الشريط الحدودي مع الأردن، في حين تأجل نقل مقاتلي المعارضة إلى شمال سوريا، مع عودة آلاف النازحين لمنازلهم.

وأفادت مصادر مطلعة يوم الأحد بمقتل طفل وامرأة جراء قصف قوات النظام بلدة «أم الميادن» قرب معبر نصيب الحدودي، وخرقت بذلك الاتفاق المبرم بين الجيش الحر والجانب الروسي والمتعلق بوقف إطلاق النار.

كما أفادت مصادر في المعارضة بتأجيل وصول الحافلات المخصصة لنقل المقاتلين الرافضين للاتفاق وعائلاتهم إلى محافظة إدلب، مضيفة أن الموعد الجديد لوصول الحافلات لم يُحدّد بعد، وأنه كان من المقرر وصول مئة حافلة إلى درعا.

وقالت مصادر مطلعة إن قوات النظام سيطرت على معظم الشريط الحدودي مع الأردن، من محافظة السويداء شرقاً إلى بلدة خراب الشحم غرباً، ليتبقى نحو عشرين كيلومتراً تتوزع السيطرة عليها مناصفة بين الجيش الحر وتنظيم جيش خالد التابع لتنظيم «الدولة الإسلامية» في منطقة حوض اليرموك.

وأضافت المصادر أن قوات النظام سيطرت على قاعدة الدفاع الجوي جنوب مدينة درعا بعد انسحاب الجيش الحر منها، لتقطع بذلك الطريق بين ريفي المحافظة الشرقي والغربي وتطوق مناطق المعارضة في درعا البلد.

ونقل مراسلون عن قيادات في الجيش الحر أن الجانب الروسي أمهل المعارضة ٢٤ ساعة لتسليم الشريط الحدودي كاملاً. وقال المراسل إن الاتفاق كان ينص على عودة كل النازحين لمنازلهم فوراً، وتسليم أربع بلدات لقوات المعارضة، وعدم دخول قوات النظام للبلدات التي تنسحب منها المعارضة، لكن ما زال آلاف النازحين في العراء، ولم يتحقق الشرطان الآخران.

النازحون

من جهته، قال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأردن أندرس بيدرسن إن كل النازحين تقريباً عند معبر نصيب غادروا الحدود الأردنية عائدين إلى مناطقهم، ولم يتبق سوى نحو مئتي شخص. وطالب بيدرسن بتسهيل مهمتهم الإغاثية في محافظتي درعا والقنيطرة، حيث تنتظر قافلة مساعدات دخول مناطق سيطرت عليها قوات النظام. ودفعت العملية العسكرية للنظام بدعم روسي في درعا منذ ١٩ حزيران الماضي أكثر من ٣٢٠ ألف مدني للنزوح، وتوجه معظمهم إلى الحدود مع الأردن.■

مجلس المفتين ينبّه لخطورة المسّ بصلاحيات رئيس الحكومة

عقد مجلس المفتين في لبنان اجتماعاً برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان، في دار الفتوى، وبحث في المستجدات السياسية والوطنية، فضلاً عن القضايا الوقفية، واصدر بياناً تلاه عضو المجلس المفتي الشيخ سليم سوسان قال فيه:

«دعا مجلس المفتين العلماء وأئمة المساجد وخطباءها الى ترشيد الخطاب الديني والتنبيه الى الانفلات اللاخلاقي الذي بات يهدد الأسرة اللبنانية ويسيء إلى صورة لبنان الذي هو واحة للعلم والثقافة والإيمان والإبداع لخدمة الإنسان.

أكد مجلس المفتين أن تأخير تشكيل الحكومة مردّه الى إيجاد أعراف مصطنعة تتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني المعروفة بوثيقة اتفاق الطائف، التي أضحت دستوراً أجمع عليه اللبنانيون. واكد ضرورة التزام كل الأفرقاء اتفاق الطائف وعدم إيجاد أعراف تعوق تشكيل الحكومة والنهوض بمؤسسات الدولة التي ينتظرها اللبنانيون لإيجاد حلول سريعة للأزمات الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، بوضع حدّ لأزمات الماء والكهرباء والبطالة التي بدأت تهدد الاستقرار في لبنان.

طالب المجلس بالحفاظ على صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية، وتأكيد مداورة الوزارات والفئات الأولى من خلال مجلس الوزراء وبرعاية رئيس الجمهورية الذي هو حكم بتوازن السلطات والمؤتمن على حسن تطبيق الدستور، ونبّه المجلس الى خطورة المس بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء المخوّل دستورياً بتشكيل الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية بعد استشارات غير ملزمة يجريها الرئيس المكلف مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة».■

الخذلان الأميركي للمعارضة السورية في الجنوب

بقلم: رضوان زيادة

تولدت لدى المعارضة السورية قناعة عامة أن النظام لن يجرؤ على التقدم إلى مناطق الجنوب السوري، بناء على افتراضات وتصريحات أميركية. ولكن ما الذي تغيّر ودفع النظام السوري، بالتعاون مع طيران الجو الروسي، إلى التوجه جنوباً، وضرب عرض الحائط بكل هذه الاتفاقات والتفاهمات؟ هناك عدة أسباب لذلك:

أولاً: تغيّر الموقف الأميركي، وهو العامل الحاسم، على الرغم من أن الولايات المتحدة أعلنت، على لسان رئيسها دونالد ترامب، ووزير الدفاع جيمس ماتيس، أنها لن تسحب قواتها من سورية قبل ضمان الاستقرار هناك وتحقيق الانتقال السياسي، إلا أن الأمور يبدو أنها تتجه نحو انسحاب أميركي تدريجي كامل، وتسليم الأرض السورية كاملة للقوات الروسية، فتغير الموقف الأميركي في عفرين، ثم منبج، ثم الجنوب السوري، يظهر أن الولايات المتحدة لا تكترث عملياً لتوازنات القوى الدولية والإقليمية على الأرض السورية، فضلاً عن أنها لا تعبأ بالمعاناة السورية، وهذه لا تشكل هاجساً للإدارة الأميركية تحت قيادة ترامب الذي اشتهر بتقلبه وتغيير آرائه في المواقف عموماً.

ثانياً: يعكس تغير موقف الولايات المتحدة أيضاً عدم اكتراثها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها، وأن ترامب لا يريد محاسبة روسيا على إخلالها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً، وعدم احترامها، وهو الذي كان ينتقد إدارة أوباما باستمرار، قائلاً إنها لا تعرف التعامل مع روسيا، ومحملاً إياه المسؤولية عن الحرب الأهلية في أوكرانيا، وسيطرة روسيا على القرم في أوكرانيا، وضمها لها من طرف واحد. وهو ما يؤشر، بشكل ما، إلى أن ترامب فشل في حماية الاتفاقات التي توصل إليها، وغيرت الخارجية الأميركية موقفها بسرعة في الجنوب السوري، قائلة للمعارضة السورية إنها لن تتدخل لحسابها، من أجل حماية اتفاق خفض التصعيد، وإن عليها أن تجد طرقاً للدفاع عن نفسها.

ثالثاً: يظهر هجوم القوات الروسية والسورية كذبة ما تسمى مناطق خفض التصعيد التي تم التوصل إليها في أستانة، وأن روسيا الراعي الأول لهذه الاتفاقات تخترقها بكامل قواتها وعديدها، وهو ما يظهر أن مسار أستانة الذي استحدث ليكون بديلاً لمسار مفاوضات الحل السياسي في جنيف لا يعدو سوى كونه سيركاً لا تملك الأطراف المشاركة فيه قوة التفاوض، أو القدرة على الوقوف في وجه روسيا وطموحاتها في سورية. ولذلك ربما تعد معركة الجنوب السوري نهاية مسار أستانة الذي أظهر أن الأطراف المشاركة فيه غير قادرة على حماية التزاماتها.

لذلك، يمكن القول إن روسيا اليوم ترغب أن تكرّر في درعا السيناريو نفسه في حلب عام ٢٠١٦، والغوطة الشرقية في ٢٠١٧، وهو قصف جوي مكثف، لا يميّز بين المدنيين والعسكريين، بهدف إجبار السكان على النزوح بشكل كامل. ولذلك تظهر تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ نزحوا نحو الحدود السورية – الأردنية، حيث أغلقت الأردن حدودها بشكل دائم، ومنعت دخول أي لاجئ إليها، بحجة أنها لا تستطيع استقبال مزيد من اللاجئين السوريين إليها.

ثم تكثف القصف الجوي وكانت أهدافه المستشفيات والمراكز الصحية التي تعمل بحدها الأدنى، ما أخرج خمسة مراكز صحية تعمل في مناطق مختلفة في درعا من الخدمة، وأرسل رسالة واضحة إلى المدنيين في تلك المناطق أنها مناطق غير قابلة للسكن أو الإيواء، وأن سيناريو حلب الشرقية والغوطة الشرقية يتكرر في درعا، ما دفع مدنيين كثيرين إلى النزوح ومغادرة بيوتهم، وأماكن عملهم، بهدف البحث عن مأوى آمن للجوء، والهروب من مناطق القصف الجوي التي ستكون عشوائية بالكامل، بغرض جعل كل مناطق الجنوب السوري مفتوحةً بالكامل للنزوح، وتكون مؤهلة لسيطرة النظام السوري بالكامل.

بعد ذلك، تأتي الخطوة الأخرى في استخدام كل الأسلحة، حتى المحرّمة منها، بما فيها غاز الكلور أو الأسلحة الكيماوية، كما شهدنا استخدام ذلك بشكل مكثف في حلب والغوطة الشرقية، ما يدفع المقاتلين من المعارضة إلى الاستسلام، لحماية من تبقوا من المدنيين، أو ضمان سلامتهم أمام قوة عسكرية لا تحترم قوانين الحرب، وأمام خذلان الأطراف الداعمة لهم التي تراجعت، مع أول هجمة روسية على المنطقة. ولذلك لا نحتاج إلى حنكة كثيرة للقول إن سيناريو حلب والغوطة سيبدو أنه سيتكرّر مجدداً في درعا، وإن اللقاء المرتقب بين الرئيسين الروسي والأميركي في هلسنكي حتى لو ناقش الوضع السوري يبدو أنه سيقدم تنازلاً أميركياً جديداً لروسيا في سورية، عبر التخلي تماماً عن الجنوب السوري، والسماح للقوات الروسية بالسيطرة على تلك المناطق، بما يخالف اتفاق فيتنام الموقع عام ٢٠١٧.

وتعني خسارة المعارضة السورية مواقعها في الجنوب السوري أن تركيزها سينحصر في الشمال، وحصراً في إدلب ومحيطها، قبل أن يتحضر النظام مجدداً، برعاية حليفه الروسي، لمعركته الفاصلة في الشمال، وعندها سيتكرر سيناريو غروزني في سورية، ولكن مع تكلفة أكبر، ودمار أكبر، ونهاية مأساوية للخدعة الروسية المستمرة في ما يسمى «الحل السياسي»، أو مسار أستانة، ولن يكون بالطبع أي معنى للحديث عن مسار جنيف بعدها، أو حتى تشكيل لجنة دستورية، فالأسد يبدو أن سينتصر، بفضل تصميم بوتين على تكرار سيناريو الشيشان في روسيا، وسيكون سعيداً بأنه هزم ثورة شعبية في سورية، وأنه سحق «مؤامرة غربية» بعد نجاح هذه المؤامرات في طرده من جورجيا وأوكرانيا.

من يتحمّل المسؤولية حقاً هي الإدارة الأميركية التي استسلمت تماماً أمام الشره الروسي في العنف الأعمى، لتحقيق أهداف سياسية، وبدت غير راغبة في الدفاع عن مصالح الأردن والمعارضة السورية المسلحة في الجنوب السوري. ولذلك يبدو أن الأسد ربح جولةً أخرى، باعتماده على بوتين، وخسرت المعارضة جولة أخرى، بسبب اعتمادها المتكرّر على ترامب الذي لا يبدو أنه سيحقق نصراً، أو يقطف ثمار نصره على «داعش» في سورية، وترك الشعب السوري لمصيره المؤلم أمام قوى دولية، كروسيا وقوى إقليمية كإيران، وقوة احتلال داخلي كالنظام السوري، لترسم مصير سورية وشعبها، لا بالقانون أو السياسة، إنما بالعنف الكامل والقتل والتشريد، وهو حتى وإن نجح مؤقتاً فإنه لن يكون دائماً، وتاريخ سورية الطويل في صد الغزاة والمحتلين أكبر دليل على هذا القول.■

هموم عربيّة على هامش الانتخابات التركيّة

بقلم: أمجد أحمد جبريل

في غمرة تحليل نتائج الانتخابات التركية، واستخلاص دروسها، ولا سيما ارتفاع نسبة التصويت فيها، قد يغيب عن البال تأمّل أحوال العرب ومواقفهم من «التجربة التركية»، سواء كانوا مقيمين في تركيا أو يتابعونها من بعيد، بمشاعر مختلطة ومتنوعة. وقد يكشف تحليل «طريقة التفاعل العربية» مع هذه الانتخابات، وما تعكسه من سمات نفسية وعقلية، مواطن قصور في إدراكنا العربي، ليس في فهم ما يجري في بلاد الأناضول فحسب، بل في إدراك جوهر التغيّر الذي يحدث في بنية النظامين، الدولي والإقليمي، حالياً، وانعكاساته على العالم العربي.

وقد يزيد هذا «القصور الإدراكي» من تأزّم القضايا العربية، خصوصاً بعد إجهاض «ثنائي إسرائيل – الديكتاتوريات العربية»، ثورات الشباب العربي، الواعدة ديمقراطياً وسياسياً، في بداياتها الأولى، لكي نعود إلى «ثقافة سياسية معطوبة، تجتر عيوبها القديمة / الجديدة»، في إدراكها الذات والآخر. وإضافة إلى غَيبَي الانحياز والتحيز، مع «التجربة التركية» أو ضدها، ثمة ثلاث ملاحظات نقدية في تعامل العرب مع هذه التجربة. الأولى أنه يهيمن على بعضنا نمطٌ من «التفكير بالتمنّي» (Wishful Thinking)؛ إذ يجري تحميل تركيا آمالَ العرب وإحباطاتهم في آن. مع تقصيرنا في «واجب الوقت»، تجاه ذاتنا ومشكلاتنا المزمنة. وبهذا المعنى، يصبح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي فاز من الجولة الأولى بنسبة تتجاوز ٥٢٪، وهَزمَ استطلاعات الرأي، فضلاً عن منافسيه الخمسة، حفيد السلطان محمد الفاتح أو وريثه. وهنا يصرّ عوامُ العرب، وجزءٌ من خاصّتهم وفقهائهم، على القيام بـ«إسقاطات غير منهجية»، على الصعيدين التاريخي والسياسي، على أردوغان وبلده، ويتم رفع سقف التوقعات في ما يمكن أن تقدمه أنقرة، لخدمة الشعوب العربية وثوراتها المغدورة، لا سيما الثورة السورية... هل ينمُّ ذلك عن «عقلية انتظار» لدينا نحن العرب، حين نكف عن الفعل، أو نكتفي بالحد الأدنى منه، بانتظار «المُنقذ المُخلِّص»، أو «الزعيم الملهم»؟ وهل نجتهد في مساحات الأتراك وساحاتهم، ونترك واجبنا تجاه بلادنا وقضايانا المعلّقة؟

تدفع هذه السمات في «العقلية العربية» إلى طرح مزيد من الأسئلة، من قبيل: لماذا يكتفي العرب المقيمون في تركيا بتأمين مطالبهم الحياتية، ويتناسون دورهم في إصلاح أحوال بلادهم وإحياء ثوراتهم المجهضة؟ وهل تعلمنا شيئاً من تجاربنا المريرة في الهجرة واللجوء؛ أم تعمّقت داخلنا، بمرور الوقت، مشاعر: «التطبيع مع الألم والفشل»، و«اللامبالاة السياسية»، المتعامدة مع السلبية والاتكالية، ونقص الثقة في القدرة على الإنجاز، والعجز عن إبداع نموذج عربي في التنمية والتحول الديمقراطي.. إلخ؟ ومتى سندرك طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج، وأن إحداث التغيير في بلادنا مرتبط أساساً بالاعتماد على الذات، مع عدم بناء رهانات غير واقعية على أطراف خارجية، سواء على تركيا أم غيرها، من القوى الإقليمية والدولية؟

تخصّ الملاحظة الثانية كتّاباً عرباً، يحرصون على إلصاق كلّ نقيصة بتجربة أردوغان، ولا ينفكّون عن تكرار ذلك في كل مناسبة انتخابية تركية، ويصمتون عن انتقاد أوضاع بلادهم، وخصوصاً مصر والسعودية، بوصفهما أكثر دولتين عربيتين مسؤولتين عن تردّي الحال العربي إلى هذا الحضيض.

لا مانع من انتقاد تركيا وسياساتها الداخلية والخارجية، بل وانتقاد نموذجها السياسي والثقافي برمته، لكن العيب أن يصف فريقٌ من «الدولتيين»، ومن «المطفّفين العرب» المنحازين لدولهم الفاشلة، ويكيلون بمكيالين، أردوغان «ديكتاتوراً مستبداً» أو «سلطاناً جديداً».. إلخ، في حين لا يُسمع لهم صوتٌ، إذا تعلّق الأمر بانهيار وضع الحريات، وتزايد الاعتقالات غير القانونية، وتدهور الاقتصاد، وظهور مشكلات المجتمعات وأزماتها، مع تزايد أعداد «الدول الفاشلة» في العالم العربي.

وتتعلق الملاحظة الثالثة بإهمال التمييز بين كليات «التجربة التركية» وتفاصيلها وجزئياتها، مع التركيز على رؤية ما نفتقده في أحوالنا عبر «مرآة تركيا»، من قبيل: وجود قيادات منتخبة ومسؤولة أمام الشعب والبرلمان، تفهم نبض الشارع وتستجيب لمطالبه، وتقدر على اجتراح خطاب مناسب يُحرّك مختلف شرائح المجتمع، لكي ترتفع نسبة المشاركة السياسية، وهي أهم نتائج الانتخابات التركية قاطبة.

على قوى المعارضة العربية أن تفكّر ملياً في سلوك مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إنجه، الذي نجح على الرغم من خسارته، في لفت الأنظار إلى قدراته قائداً محتملاً للمعارضة، التي تواجه تحديات وأزمات جمّة. وكذلك ينبغي التأمّل في سلوك الرئيس السابق عبدالله غل، ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو؛ فعلى الرغم من معارضتهما الواضحة سياسات أردوغان، لم يحاولا أن يلعبا أي دور سلبي.

ويجب أيضاً أن يتوقف العرب عن «شخصنة» التجربة التركية، واختزال بنيتها الحزبية والمؤسسية، في شخص أردوغان، وعدم المبالغة في دور الفرد في تغيير المسار التاريخي للدول والأمم. وليس المقصود هنا التقليل من شأن تجربة تركيا، وفضلها في استقبال اللاجئين السوريين وسواهم، بل التذكير بأنها تبقى «خبرة بشرية، ونسبية، وهي ليست كاملة، ولا مثالية».

وينبغي أيضاً التأني قبل إصدار أحكام قطعية بشأن مسار تركيا المستقبلي، وشكل سياساتها الداخلية وعلاقاتها وتحالفاتها الخارجية، والتنبّه إلى أن المحاولة الانقلابية في يوليو / تموز ٢٠١٦ تركت تداعيات عميقة على المجتمع والدولة والإنسان (حملات إقالة الموظفين الرسميين بدعوى انتماءاتهم السياسية، وتضعضع تماسك القوى المحافظة / المتدينة، وهيمنة السلطة التنفيذية على غيرها، والتراجعات في سعر الليرة مقابل الدولار.. إلخ). ونجاح التجربة التركية لا يغني العرب عن إبداع نموذجهم السياسي / الثقافي / التنموي الخاص بهم، من موقع الندّ للأتراك، وليس التابع لهم. كما أن اهتمامنا بالشأن التركي لا يجب أن يشغلنا عن إصلاح الذات العربية، وإعادة ضبط تفكيرنا السياسي ليكون أكثر «منهجية وعلمية»، ذلك أننا نحتاج «فهماً نظرياً عربياً»، لتصحيح تصوراتنا عن ذاتنا، وعن الشأنين، الإقليمي والعالمي، وانعكاساتهما على مصالحنا وقضايانا.

باختصار، مطلوب «ثورة فكرية / ثقافية»، تحيي دور مراكز الأبحاث والتفكير الاستراتيجية، والجامعات والمعاهد العلمية، والأكاديميين والمثقفين العرب، وتعيد للعلم والعلماء والباحثين مكانتهم واعتبارهم في طرح الرؤى المنظومية / الشبكية، الكفيلة بتجاوز الضعف العربي الراهن، بعد إجهاض أحلام الشباب العربي في التغيير عبر الثورات المضادة والقمع المتزايد.

غاية القول، أن علينا تمحيص «التجربة التركية» نقداً وتفكيكاً، وتعلّم مميزاتها وترك سلبياتها. هذا إذا أردنا، نحن العرب، تطوير نموذجنا الخاص. وهو أمرٌ لا مناص منه، لمن أراد أن يبقى في عالم يشهد تحولات جذرية وسريعة.■

الاحتلال يفرض عقوبات جديدة على قطاع غزة

قررت إسرائيل فرض عقوبات على قطاع غزة، تشمل تقنين إدخال البضائع، ومنع التصدير، وتقليص مساحة صياد الأسماك، بداعي الضغط على حركة «حماس» لوقف ظاهرة الطائرات والبالونات الورقية التي تطلق من القطاع باتجاه جنوبي إسرائيل.

وقال الجيش الإسرائيلي في تصريح مكتوب: في ضوء استمرار هجمات الطائرات الورقية المحترقة قرر رئيس الوزراء ووزير الدفاع قبول توصية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بإغلاق معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم).

وأضاف: «يستثنى من قرار الإغلاق السماح بدخول مواد إنسانية بما فيها الغذاء والدواء التي ستتم المصادقة عليها بشكل فردي من قبل منسق أنشطة الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية». ولم يحدد البيان فترة زمنية محددة لاستمرار الإغلاق.

كما أشار الجيش، إلى أنه سيمنع تصدير البضائع من قطاع غزة، ولن يتم تمديد توسيع منطقة صيد الأسماك، وستعود إلى ما كانت عليه (ستة أميال بدلاً عن تسعة).

ومعبر «كرم أبو سالم»، هو المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، ومن خلاله يتم إدخال مواد البناء والسلع والمحروقات والمواد الغذائية التي يحتاجها القطاع، ومن شأن إغلاقه، التسبب في أزمة اقتصادية ومعيشية كبيرة في القطاع.

وكان مسؤولون إسرائيليون قد قالوا إن الطائرات والبالونات الحارقة التي يطلقها فلسطينيون من غزة، منذ ثلاثة شهور، باتجاه جنوبي إسرائيل، تسببت بإحراق آلاف الدونمات الزراعية والغابات.

ومن جهته، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو إن إسرائيل ستغلق اليوم معبر كرم أبو سالم لممارسة الضغط على حركة «حماس» في القطاع.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن نتن ياهو قوله في اجتماع لحزب «الليكود» الذي يتزعمه: «سنغلق معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) اليوم لممارسة الضغط على حركة حماس».

من جانبه، قال رائد فتوح، رئيس اللجنة الرئاسية لتنسيق البضائع (تابعة للسلطة الفلسطينية)، إن السلطات الإسرائيلية ستبدأ يوم الثلاثاء، بفرض تشديدات على إدخال البضائع عبر معبر «كرم أبو سالم» التجاري، جنوبي قطاع غزة.

وأضاف فتوح، في تصريح مقتضب، إن إدخال البضائع سيقتصر على الجانب الإنساني فقط (بضائع غذائية وطبية)، باستثناء إدخال البضائع التي لها علاقة بالقطاعات الصناعية والانتاجية».

وأوضح أن السلطات الإسرائيلية أبلغتهم أيضاً بـ«منع تصدير البضائع من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والخارج».

وذكر فتوح أن هذه التشديدات ستؤدي إلى «تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وستقود إلى المزيد من التدهور».■

موقع عبري: جيش الاحتلال لا يجد حلاً للطائرات الورقيّة الحارقة

الناصرة – قدس برس

قال موقع عبري: «مع دخول يوم السبت المقبل، يكون قد مرّ مائة يوم على بدء ظاهرة الطائرات الورقية والبالونات الحارقة التي تطلق على المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة لقطاع غزة، حيث يشكو المستوطنون في ظل شبح دائم للحرائق والهجمات الصاروخية، وافتقار الحكومة إلى الحلول لهذه الظاهرة، التي أحرقت مساحات من الأراضي الزراعية الإسرائيلية».

وأوضح موقع «واينت» العبري التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه عندما هبطت الطائرة الورقية الأولى الحارقة في المنطقة الحدودية مع غزة في ٣٠ آذار الماضي، لم يتخيّل البعض أنها ستتحول إلى مثل هذا الحدث المنظم الذي من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع عشرات من الحرائق يومياً وتدمير مساحات واسعة من الأراضي.

وقال مصدر أمني إسرائيلي كبير للموقع: «إن ما بدأ كلعبة ووسيلة للتحايل أثناء الاحتجاجات على حدود غزة، تحوّل إلى تهديد خطير يجعل الحياة أكثر صعوبة على المستوطنين، ويضيف تهديداً جديداً، وقد يؤدي هذا إلى تصعيد آخر للعنف في الجنوب، كما حذر العديد من المسؤولين».

وأشار إلى أن واقع إطلاق الصواريخ وتنبيهات اللون الأحمر (صفارات الإنذار) بات جزءاً من الحياة اليومية لسكان المستوطنات الحدودية في غزة.

وذكر الموقع أن الطائرات أدت إلى اشتعال ٦٠٠ حريق، بمعدل عشرين حريقاً يومياً، ما أدى إلى إحراق ستة آلاف دونم من الأراضي الزراعية التي تعود للمستوطنات، وأدت إلى إحراق ٣٠ ألف دونم في أراض مفتوحة، وسببت خسائر تصل إلى خمسة ملايين شيكل (١,٥ مليون دولار).

وادخل الشبان الفلسطينيون منذ انطلاق مسيرات العودة «الطائرات المشتعلة» كأداة جديدة في المواجهة، وهو ما نجم عنه إحراق مساحات شاسعة من أحراج المستوطنين في محيط قطاع غزة.■

عندما انتفض المقدسيّون ضد الاحتلال

بقلم: أحمد جميل عزم

لا أذكر من هو الباحث الذي قال في محاضرة له، إنّ ما يسمى انتفاضة، هو أشبه بقطعة قماش مغرقة بالماء، تمسكها وتنفضها بقوة فتهتز كل ذرة فيها وتنثر ماءً حولها، وهذا ما تشعر به وأنت تقرأ كتاب أحمد عز الدين أسعد، الباحث الشاب «سيسيولوجيا المقاومة والحِراك في فضاءات مدينة القدس المستعمرة»، الذي نشره مؤخراً مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية).

يتحدث أسعد عن كرة ثلج تدحرجت في القدس بدأت من جرائم الاحتلال، وعمليات مقاومة فردية، وصولاً للانتفاض. ومن بدايات تلك الأيام، مجيء الشيخ عمر الكسواني، مدير المسجد الأقصى ليدخل المسجد، فينبهه الشباب للبوابات الإلكترونية التي وضعها الاحتلال، وقالوا: «أين تذهب وتتركنا؟»، فانتبه للأمر وقال، إنه لن يدخل عبر البوابات ولو كلفه الأمر وظيفته، فحمله الشباب على الأكتاف، وصرخوا: «لا للبوابات».

تقول إحدى الطالبات «أنا مش متديّنة، بسّ القمع في هذا المكان الديني، جزء من القمع الكثير، وهذا جعلني أشترك في الحراك»، وتقول طالبة أخرى: «اجتمع النقاب مع البرمودا والشبّاح وفوقها شال، ولم يكن الأمر شاذاً»، وتتابع: «صاروا الطلاب يحلوا واجباتهم المدرسية، وناس تقرأ وتكتب وتحكي نكت»، وصارت «المقاومة بالعائلة وشلة الأصحاب».

صار هناك تقسيم عمل تلقائي؛ فمثلاً طالبة الماجستير في جامعة النجاح، حددت لنفسها مهمة البحث عن الأجانب، ومنهم مسلمون جاؤوا من بلدان غير عربية للصلاة، وتشرح لهم بالإنجليزية ما يحدث، وتترجم بين المرابطات الفلسطينيات والمصليات الأجنبيات. ويسرد أحمد قصصاً تعكس الروح والدم اللذين سريا في الناس وشوارعها وأزقتها؛ فيكتب اسم المغترب الفلسطيني الذي جاء من الولايات المتحدة الأمريكية خصيصاً للصلاة في القدس، فيعلم الشباب المنتفض القصة، ويقولون له: اذهب وادخل، نسمح لك، أنت لا تأت هنا كل يوم، ويرفض ويصلي في الشارع، ويخبر زوجته عند عودته لفندقه، «صحيح الصلاة في المسجد الأقصى بخمسمائة، ولكني أشعر بأنّ صلاتي في الشارع مع الناس، هي عند ربي بمليون صلاة».

ينقل أحمد جزءاً من قصصه عن كتاب توثيقي للروائي عيسى القواسمي، عنوانه «انتصار الغضب»، ومنها قصة عنوانها «القبضايات لما يتوبوا»، ومن المعروف أنّ الاحتلال يشجع عملياً ظواهر مثل تناول المخدرات بدفع رواتب شهرية للمدمنين، وبالتالي انتشرت ظواهر في سياقها.■

قائد العدوان الإسرائيلي على غزة: لا لحرب جديدة.. فحماس مسيطرة

حذر قائد العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ الجنرال شلومو ترجمان من الانجرار لشن حرب جديدة على غزة، معتبراً أن ذلك سيكون عملاً عقيماً ومبالغاً فيه. من جانبه قال وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون إنه يرفض شن حرب على غزة.

وأوضح ترجمان –وهو قائد المنطقة الجنوبية السابق في الجيش الإسرائيلي– في بحث أعده لصالح معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن إقدام إسرائيل على احتلال غزة يعني عملياً اضطرارها للتحكم بحياة مليوني فلسطيني.

وفي البحث نصح ترجمان تل أبيب بالعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في غزة بهدف تقليل مستوى المخاطر الأمنية على إسرائيل، وفي المقابل وقف إمكانيات تعاظم قوة حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وفي الذكرى الرابعة للعدوان على غزة التي تحل هذا الشهر، أوصى ترجمان إسرائيل والدول التي وصفها بالمعتدلة في المنطقة والأطراف الأخرى ذات المسؤولية الدولية، بالعمل على بناء اقتصاد غزة، مقابل وقف تعزيز حركة حماس لقوتها العسكرية، بدلاً من المطالبة بنزع سلاحها.

كما طالب بتحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية لتشكل ثقلاً في موازاة حماس في غزة.

ونبه القائد العسكري الإسرائيلي إلى أن عملية عسكرية في غزة قد تشعل المنطقة، خاصة في الجبهتين السورية واللبنانية، مضيفاً أنه ودون هاتين الجبهتين فإن المواجهة العسكرية في غزة لن تكون لصالح إسرائيل، وأن أمدها سيطول وستكون معقدة، وستؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في الضفة. ويضيف أن إسرائيل إذا تمكنت «بصعوبة» من السيطرة على غزة ستواجه عبئاً مالياً هائلاً، خاصة أن القطاع يعيش فيه مليونا إنسان.

وفي حالة إسقاط إسرائيل سيطرة حماس، نبه ترجمان إلى أن إسرائيل ستواجه فوضى دون وجود سلطة مركزية تحكم القطاع، وهذا سيجعل القطاع يدخل في حالة انفلات أمني قد يؤدي إلى تشكيل خلايا عسكرية متطرفة، وفق تعبيره.

واستبعد ترجمان أن ينفجر الغزيون ضد حركة حماس، واعتبر أن هذا الخيار وهم، مشيراً إلى أن حماس تحظى بشعبية هناك.

وزير يرفض

وفي سياق ذي صلة، قال وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون إنه بصفته عضواً في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، يرفض شن حرب على غزة بسبب الطائرات الورقية والبالونات الحارقة. وأضاف –في مقابلة مع القناة العبرية الثانية– أن هناك من يضغط على الحكومة لشن حرب على غزة، لكن الحرب تعني مقتل جنود، مشيراً إلى أن الحرب تشن عندما لا تكون هناك خيارات أخرى.

وعن الطائرات الورقية والبالونات الحارقة التي تطلق من غزة، قال الوزير إن هناك خيارات أخرى، وإن الحرائق في محيط غزة تؤلم الإسرائيليين لكنها ليست مبرراً للحرب.

وفي سياق عملية السلام، قال كحلون إن التسوية مع الفلسطينيين لا تزال ممكنة، فإسرائيل تدير علاقات اقتصادية مع السلطة الفلسطينية، وهذه مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى، أما التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين فهذه مصلحة لكلا الطرفين، وهي أمر ممكن تحقيقه.

وأعرب كحلون عن توقعه في أن تجري انتخابات مبكرة في إسرائيل بداية عام ٢٠١٩.■

هل أربك الأردن التفاهمات السياسيّة في الجنوب السوري؟

بقلم: حازم عياد

الإصرار الأردني على إغلاق الحدود ورفض استقبال النازحين من الجنوب السوري؛ خلط الأوراق في الجنوب السوري وأربك المشهد السياسي؛ بل وأربك الولايات المتحدة وروسيا والكيان الصهيوني؛ اذ تجاوزت المسألة مصير المعارضة ومصير الوجود الإيراني نحو أزمة أعمق، من الممكن أن تتحول إلى هاجس مقلق للأطراف المنخرطة في ملف الجنوب السوري كافة.

إغلاق الحدود ورفض استقبال المزيد من اللاجئين مثّل رد فعل أردني طبيعي على الأزمة الاقتصادية والخذلان الدولي في مواجهة أزمة اللجوء؛ والأهم من ذلك كله، المخاوف من وجود تفاهمات تنتهي بصفقات تتجاوز مصالح الأردن؛ حراك رسمي قوبل بحراك شعبي لإغاثة النازحين؛ ليفتح الباب أمام سيناريوهات جديدة، تمكن الأردن من التعاطي مع الأزمة السورية، تتجاوز التفاهمات الإقليمية والأمريكية الروسية.

فالتفاهمات غير المعلنة بين الأطراف الثلاثة ومن ورائها النظام السوري وحلفاؤه، وضعت على المحك من خلال الممانعة الأردنية باستقبال النازحين؛ فاتحاً الباب لإمكانية تحوّل أزمة النازحين إلى أزمة إقليمية متفجرة، تمتد تداعياتها تجاه الجولان المحتل والكيان الإسرائيلي الذي سيطالب قريباً بفتح الحدود أسوة بالأردن؛ كما ظهر واضحاً في بيان «هيومن رايتس وتش» الأخير الموجه للحكومة الأردنية.

فموجات النزوح السوري من مناطق القتال حركت المياه الراكدة في الجنوب السوري، وقدمت ورقة قوية للأردن والمعارضة السورية للمناورة السياسية والعسكرية؛ إذ بات النازحون الرقم الصعب في المعادلة، معقداً مسار العمليات العسكرية التي يشنها النظام السوري وحلفاؤه إلى جانب الروس؛ ورفعاً لكلف المصالحات المزعومة التي تنتهي عادة بموجات لجوء خارج سوريا ونقل المقاتلين إلى ادلب؛ فحراك النازحين هدد بنسف التفاهمات غير المعلنة بين موسكو وواشنطن.

النزوح السوري أثار هواجس الكيان الإسرائيلي من الحراك الديموغرافي؛ وأعاد الولايات المتحدة إلى صدارة المشهد من خلال الاتصالات الكثيفة التي اجريت بين رؤساء الأركان في الكيان الإسرائيلي وموسكو وواشنطن وعمان؛ علماً بأن واشنطن أعلنت موقفها المتفرج مسبقاً لتعود من جديد إلى دائرة الفعل؛ وبات من الصعب تجاهل الدور الأردني كوسيط للتوصل إلى حل سياسي في الجنوب السوري.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عبر عن هذه الحقائق خلال لقائه وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بالقول: «إن المباحثات تريد البدء بوقف إطلاق النار وتأمين النازحين في أرضهم، ومحاصرة الأزمة السورية وعدم تفجرها»؛ وزير الخارجية الروسي بات معنياً بوقف القتال لا باستمراره؛ فأزمة النازحين من الممكن أن تتحول إلى ملف متفجر ينسف التفاهمات الأمريكية الروسية والجهود المبذولة للوصول إلى تسوية سياسية؛ فملف الجنوب السوري أعقد بكثير من أن تتم معالجته من خلال استعادة النظام السوري سيطرته عليه؛ فالمعارك وما رافقها من أزمة إنسانية تفاقمت وتحولت إلى أزمة إقليمية، من الممكن أن ترفع الكلف على موسكو أو أن تدفع نحو الدعوة إلى حماية أممية للنازحين تشرف عليها الأمم المتحدة.

حراك النازحين السوريين والموقف الأردني الرافض لاستقبالهم، أربك موسكو التي لا تملك تصوراً لطريقة التعامل مع ملف النازحين، ومكن الأردن من استعادة دوره كمركز لمراقبة منطقة خفض التصعيد؛ بل وعزز قدرة المعارضة السورية على التفاوض دافعاً لافروف إلى القول لدى استقباله أيمن الصفدي: «اتفقنا اليوم على أن نناقش أولا أوضاع التسوية السورية مع التركيز على منطقة خفض التصعيد جنوب غربي سوريا. نحن نشير إلى استمرار الاتصالات المفيدة بين عسكريينا، وعسكريي الأردن وعسكريي الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الآلية، ومركز مراقبة منطقة خفض التصعيد الجنوبية المؤسس في عمان»؛ بل واشاد لافروف بالدور الأردني كمراقب في مفاوضات الأستانة.

أخيراً، كشف الحراك الدبلوماسي والسياسي الأخير أن المحاولات للوصول إلى تسوية وعمليات التفاوض المستمرة التي رافقها انسحابات متكررة للمعارضة السورية، لا تمثل العنصر الحاسم في إدارة المواجهة في الجنوب السوري؛ بل العجز المتولد عن التعامل الروسي الأمريكي الإسرائيلي مع موجات النازحين؛ فالتمسك الأردني بغلق الحدود قلب المعادلة في الجنوب السوري وغير مسار المعركة وفتح الباب لسيناريوهات مكلفة، يصعب التعامل معها روسياً وأمريكياً وإسرائيلياً، في حين قدم فرصة للأردن وللمعارضة السورية من الممكن أن ينجح في استثمارها للمناورة والتعامل مع سيناريوهات جديدة، بعيداً عن التفاهمات المعدة مسبقاً في الغرف المغلقة بين موسكو وواشنطن والكيان الإسرائيلي.■

بعد مائة يوم على مسيرة العودة
الحراك الفلسطيني إلى أين؟

بقلم: أكرم رضوان

مئة يوم مرت على بدء مسيرة العودة في ذكرى يوم الأرض ٣٠ آذار. وبشهادة الجميع، فإن انطلاقتها فاجأت الجميع من حيث حجم المشاركة الشعبية والتلاحم والوحدة الوطنية التي ظهرت في الميدان، فنجحت في تحريك عجلة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وإعادتها للصدارة، وأعادت للأذهان صورة المواجهة الشعبية والاشتباك عن قرب مع الاحتلال، وقدمت نماذج رائعة في التضحية والبطولة، كذلك أثبتت أن شعبنا لن يُعدم وسائل المقاومة المختلفة، حيث يمكن صناعة وسائل بسيطة وبدائية ولكن مفعولها قوي ومؤلم للاحتلال، كالطائرات الورقية. وسنتوقف في هذا المقال عند بعض العثرات والأخطاء على المستويين الإداري والميداني:

– الحراك اقتصر على قطاع غزة فقط، وليس كما كان متوقعاً أو مخططاً له بأن يشمل الضفة وفلسطين الـ٤٨ ومخيمات الشتات في دول الجوار؛ في زحف مليوني نحو الحدود مع دولة الاحتلال، ما أضعف تأثيره، لأن القطاع مصنف عالمياً بأنه بؤرة صراع ومنطقة ساخنة على الدوام. وكذلك لم ينجح الحراك في استنهاض الشعوب العربية والإسلامية بالشكل المطلوب.

– العنوان الرئيس للمسيرة هو عودة اللاجئين الفعلية إلى أراضيهم، وإن بصفتها الرمزية في الوقت الحالي، لذلك سمّيت «مسيرة العودة الكبرى». وإن كان لا يعيب المسيرة أن يكون ضمن أهدافها السياسية رفع الحصار عن قطاع غزة، ولكن الملاحظ أن هدف العودة بدأ يخفت مع الوقت ليتصدّر العنوان الآخر «كسر الحصار»، بل إن بعض الدعوات أصبحت تحمل هذا العنوان فقط.

– المسيرة رفعت شعار «السلمية»، وعليه من المفترض أن تلتزم بها وأن تتضمن مجموعة من الفعاليات الوطنية والشعبية والثقافية (وهي موجودة، ولكن بالحد الأدنى ويتركز معظمها في منطقة واحدة فقط)، مع الحرص على تقليل الخسائر البشرية من الشهداء والجرحى إلى الحد الأدنى (لنصل إلى مرحلة صفر خسائر)، ولكن ارتفاع فاتورة الضحايا أضعف من التعاطي معها شعبياً، وكذلك من إمكانية استمرارها لفترة أطول.

– الحضور الإعلامي، وخصوصاً الأجنبي، هو أكبر استثمار ونجاح للحراك؛ لأنه يسهم في حشد الرأي العام الدولي لمصلحة الحق الفلسطيني، وإظهار بشاعة الاحتلال الذي يستهدف حراكاً سلمياً يقتل مدنيين يطالبون بحقهم في العودة، غير أن الإعلام الإسرائيلي استطاع أن يسوّق هذه المسيرات دولياً كأنها ناتجة من ضغط معيشي، وليست إرادة شعبية، وأنها مسيّسة لمصلحة حماس من خلال هوية بعض الشهداء، لذلك وجدنا أن ما يطرح من مبادرات مؤخراً تتحدث عن تحسين الأوضاع الإنسانية فقط.

ومع انقضاء مئة يوم على مسيرة العودة، تجد حركة حماس نفسها مضطرة إلى الاستمرار في الحراك دون أن يكون هناك أفق واضح لمداه الزمني، أو تحوله إلى وسيلة مقاومة شعبية مستمرة؛ لأن إيقافه دون تحقيق جزء من الأهداف الوطنية أو مكاسب سياسية يعتبر إخفاقاً لها، ويشكل حرجاً لها أمام عناصرها وأمام الجماهير. ويبقى السؤال: هل المراهنة على عنصر الوقت في صالحنا كفلسطينيين؟ وهل الحشد الشعبي سيظل بنفس الزخم مع استمرارها؟ ولنتذكر أن رفع سقف التوقعات بتاريخ ١٥ أيار/مايو، وإيهام الجماهير بأن بإمكانهم اختراق الحدود والعودة الفعلية إلى أراضيهم، ترك أثراً سلبياً، مع العلم بأنه مع مرور الوقت، بدأ الاحتلال بالتأقلم مع الحدث وسيبتكر أساليب لتقليل خسائره، علاوة على أن التفاعل العالمي سيضعف تدريجاً، وهذا أمر طبيعي في أي قضية، فمسيرة العودة لن تظل في صدارة قضايا العالم واهتماماته.

صحيح أن الحراك أربك حسابات العدو، وأفشل طرح مشاريع تصفوية، وعمل على تأخير بناء الجدار مع القطاع، وأدى إلى تضرر الاحتلال وارتفاع خسائره من استمرار الحرائق وتدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المحاذية للقطاع بفعل «البالونات الحارقة» و«الطائرات الورقية»، ولكن هذا انحصر في منطقة غلاف غزة فقط، ودون أن يشكل تهديداً كبيراً. والسؤال: هل استمراره بهذ الطريقة سيؤدي إلى تحريك الشارع الاسرائيلي ليضغط على حكومته لتقديم تنازلات مؤلمة؟!■

الآلاف يستقبلون الشيخ رائد صلاح بالأعلام الفلسطينيّة والهتافات

استقبل الآلاف في بلدة كفركنا الشيخ رائد صلاح بعد قرار المحكمة المركزية بإحالته على الحبس المنزلي في كفركنا، بعد اعتقال دام نحو عشرة اشهر بتهم التحريض على الإرهاب. وتجمّع العشرات في انتظار وصول الشيخ الى البلدة. وتتمثل القيود المشددة بقيد إلكتروني على الشيخ يمنعه من الخروج من مكان إقامته الإجبارية، ومنعه من استقبال الجمهور والزوار إلا من درجة القرابة الأولى و الثانية، وتعيين خمسة مراقبين أحدهم سيعيش معه دائماً، إضافة إلى عزله عن كل أدوات ووسائل التواصل المختلفة، ومنعه من الحديث بشكل مباشر أو غير مباشر مع الإعلام والجمهور مع فرض كفالة مالية كبيرة عليه وعلى كفلائه، إلى جانب احتجاز جواز سفره لدى سكرتارية المحكمة.

وأفاد طاقم الدفاع عن الشيخ عبر تصريح للمحامي خالد زبارقة، بأنه راض عن النتيجة لتمكن الشيخ من معانقة والدته الثمانينية والإقامة مع عائلته، وأعلن أنه سيستكمل كل الإجراءات المطلوبة من إدارة للملف وتفعيل للأدلة داخل المحكمة لاحقاً. وتوجه طاقم الدفاع إلى جمهور الشيخ ومحبيه بأن لا يحرجه ولا يُمكّن الأطراف السياسية التي تحاول تحريك ملفه من إعادته إلى السجن وإيذائه مرة أخرى.

وعقّب الشيخ كمال الخطيب على قرار الإفراج عن الشيخ قائلاً: «فرحتنا غامرة بالإفراج عن الشيخ، لكن لا بدّ من التأكيد أنه يرزح في سجن بعيداً عن منزله بحرية مقيدة»، وأوضح الخطيب أن الإفراج يمثل خطوة أولى لانجلاء الغمة عن الشيخ الذي دفع ضريبة باهظة خدمة لقضيته ومقدساته وفي مقدمتها المسجد الأقصى والقدس، مضيفاً أن الشيخ هو حالة غير عادية ونموذج مميز للقيادات، ولا يُراد له أن يكون بين أهله وجماهيره لذلك بقيّ في السجن ١١ شهراً وحوّل بعدها للحبس المنزلي.■

أكاديمي إماراتي: السيسي أصبح متسوّلاً تحت أقدام حكام الخليج

قال الأكاديمي الإماراتي عبد الخالق عبد الله، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي وصف هو ومستشاروه دول الخليج مرة بأنصاف دول، أصبح متسولاً عند أقدام حكام دول الخليج العربي.

وقال عبد الله في مقابلة مع مجلة «ايكونوميست»: «يعيش العالم العربي ما يسميه «لحظة الخليج»، حيث انتقلت ممالك النفط في الخليج العربي إلى مركز العالم العربي.

وأشار عبد الله إلى التسجيل الصوتي الذي تم تسريبه عام ٢٠١٥، الذي وصف فيه السيسي ومستشاريه الخليج بأنها مجرد «أنصاف دول» لديها من المال الذي يعاملونه «مثل الأرز».

وقال إنه على الرغم من ازدرائه (أي السيسي) للخليج، أصبح حاكم مصر متسولاً عند أقدام الملوك والأمراء وسلاطين الخليج».■

أردوغان يؤدي اليمين الدستورية وسط حضور دولي حاشد

بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسمياً ولاية رئاسية جديدة يوم الاثنين الماضي، وذلك عبر حفل حاشد في القصر الجمهوري في العاصمة أنقرة بحضور ٢٢ رئيس دولة و٢٨ من رؤساء الوزارات والبرلمانات.

وفي كلمة له خلال مراسم تنصيبه رئيساً لتركيا، قال أردوغان إن شعاره كان دائماً وسيبقى هو «جئنا من أجل خدمة الشعب التركي». وقال إن الجمهورية التركية انتقلت إلى النظام الرئاسي، مشيراً إلى أن النظام البرلماني كلف البلاد ثمناً باهظاً، حيث أظهرت الأزمات التي واجهتها تركيا خلال ١٦ عاماً الأخيرة أن الانتقال للنظام الرئاسي أمر لا مفر منه.

وأكد أردوغان أن تركيا تنظر لكل الشعوب المجاورة لها على أنها شعوب صديقة. وتعهد بمكافحة جميع التنظيمات الإرهابية. وأضاف أن تركيا قامت في السنوات الأخيرة بتطوير الاقتصاد وتحقيق نجاحات نوعية، وأنه سيواصل المسير وسيبذل قصارى الجهد لكي تكون بلاده بين الدول العشر الكبرى اقتصاديا خلال السنوات المقبلة.

شكراً للشعب

وخلال الكلمة، شكر أردوغان الشعب على اختياره ومساندته ووقوفه إلى جانبه في جميع المواقف لاسيما خلال المحاولة الانقلابية التي جرت قبل عامين، وهو ما أدى للنجاح في إفشال كل المؤامرات التي كانت تحاك ضد تركيا، وقال أردوغان إن الاجتماع الأول للحكومة الجديدة سيكون الجمعة المقبلة بعد صلاة الجمعة.

اردوغان وزوجته

وفي ختام كلمته أعلن عن إلغاء العديد من مراسم احتفال التنصيب بسبب حادث القطار الذي وقع في غربي البلاد وأودى بحياة ٢٤ شخصاً وجرح عشرات آخرين.

وكان أردوغان قد أدى اليمين الدستورية أمام البرلمان. وبعدها زار ضريح مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك.

حضور دولي

وحظي تنصيب أردوغان بحضور قادة ٢٢ بلداً ورؤساء حكومات وبرلمانات ٢٨ دولة، فضلاً عن أمناء ست منظمات دولية، في مراسم التنصيب التي أجريت مساء الاثنين بالمجمع الرئاسي.

ومن أبرز المشاركين في مراسم التنصيب أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورؤساء كل من السودان وباكستان وبلغاريا وجورجيا ومقدونيا ومولدوفا ومجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وصربيا وكوسوفو وقرغيزستان وموريتانيا وجيبوتي، وغيرهم. وكان من اللافت عدم حضور أي رئيس من الدول الأوروبية، وهو ما قد يعد مؤشراً على توتر العلاقة بين أنقرة والدول الغربية.

وشارك في الحفل أيضاً ما يقرب من عشرة آلاف شخص، منهم ممثلون عن أطياف مهنية مختلفة، وعدد من الزعماء للجماعات الدينية.

وفي وقت سابق، أعلن أردوغان أنه سيبدأ مهامه رسمياً بصفته رئيساً للبلاد وفقاً للنظام الرئاسي الجديد بعد أداء اليمين الدستورية، حيث سيعلن تشكيلة الحكومة الجديدة متعهداً بتعيين وزراء من خارج البرلمان وتقليص فريقه الوزاري من ٢٦ إلى ١٦ وزيراً.

أتعهد بإعلاء شأن الجمهورية

تعهّد الرئيس رجب طيب أردوغان، بإعلاء شأن الجمهورية التركية في المرحلة القادمة، استناداً إلى مفهوم إدارة جديد. جاء ذلك كلمة ألقاها أردوغان خلال مراسم تنصيبه رئيساً للبلاد، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، يوم الاثنين.

وأوضح أردوغان أنّ تركيا ستتقدم في المرحلة الجديدة القادمة في كافة المجالات لا سيما الديمقراطية والحريات والاقتصاد والاستثمارات.

وأضاف قائلاً: «سنعزز قدرات تركيا في كافة المجالات وفي مقدمتها الصناعات الدفاعية وأمن الحدود، وسنقوم بحملات كبيرة وضخمة في كافة المجالات وخاصة في الاستثمار والاقتصاد الكلي».

وأكّد أردوغان أن إدارته ستواصل تحسين وتطوير النظام الإداري الجديد. مشيراً إلى أن ما يقع على عاتق الإدارة الجديدة بعد الآن هو العمل الدؤوب من أجل إحياء حضارة تركيا وتلافي الوقت الضائع.

وأردف قائلاً: «بعد الآن سينفذ الرئيس مهامه بشكل يتناسب مع سلطتي التشريع والقضاء، وسنسعى إلى أن نكون على قدر ما يستحقه جميع أبناء شعبنا وليس فقط لمن صوّت لنا في الانتخابات، فشعبنا لم يتركنا وحدنا أبداً، واختارنا مجددًا في انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨ لخدمته».

واستطرد قائلاً: «أدعو الله أن يكون تنصيبي للرئاسة خيرًا لتركيا ولشعبها وللبشرية، فهذه المرة وصلت إلى منصب الرئاسة مع كل صلاحيات السلطة التنفيذية بموجب النظام الجديد، وأسأل الله أن لا يخزيني أمام شعبي».

وتابع قائلاً: «أول امتحان يواجهنا اليوم بعد انطلاق مهامنا التي بدأناها بكلمة «بسم الله» هي تحقيق أهداف بلادنا لعام ٢٠٢٣، وفي الفترة المقبلة سنعمل على تعزيز مفهوم الدولة الاجتماعية أكثر في بلادنا».

وأردف: «إحدى أهم أولوياتنا إنشاء أجيال واعية، تدرك من أين أتت وأين توقفت وإلى أين تريد الذهاب، وسنتيح الفرصة لكافة مواطنينا، للاستفادة من الحريات وموارد البلاد، بغض النظر عن أعراقهم ومذاهبهم ومعتقداتهم».

وعن عمل الحكومة الجديدة، صرح أردوغان أن أول اجتماع للحكومة الجديدة سيكون عقب صلاة يوم الجمعة القادم.

وتطرق أردوغان إلى حادث القطار الذي وقع يوم الأحد، شمال غربي البلاد وأودى بحياة ٢٤ شخصاً، قائلاً: «ألغينا احتفالات الرقصات الشعبية وعروض الليزر والأضواء بسبب حادث القطار الأليم».■

تركيا بعد الانتخابات.. هل ستظل ديمقراطيتها قلقة؟

بقلم: نبيل الفولي

تفرض علينا الانتخابات الرئاسية والنيابية التركية الأخيرة –التي أُجريت في ٢٤ حزيران ٢٠١٨– احترامَ جميع أطرافها؛ بدءاً بالشعب التركي صاحب العرس الذي شارك بكثافة كبيرة وإيجابية تامة في اختيار ممثليه ورئيسه، ثم الحكومة التي لم توظِّف مواقعها في دعم مرشحيها أو التأثير على مجرى العملية الانتخابية، بأي صورة من الصور.

ثم المعارضة بأطيافها التي خاضت المنافسة بجسارة عالية وتقبلت الهزيمة بأريحية، واعترفت سريعاً بخسارتها للسباق الساخن؛ واللجان والمؤسسات الإعلامية التي تنافست بقوة وندّية في حملات الدعاية والتسويق الانتخابي ذات الأداء الرفيع؛ وأخيراً الأجهزة الأمنية واللجان التنظيمية التي أدارت العملية الانتخابية باحتراف واقتدار عالٍ.

العرف الديمقراطي

إلا أن المراقب يكتشف بسهولة أن المشهد الديمقراطي التركي يُخفي عيوباً في بنيته الداخلية، تحتاج من الجماعة الوطنية التركية في عمومها أن تسعى إلى الخلاص منها؛ حتى تقدم لبلادها وللواقع والتاريخ نموذجاً حقيقياً ومتكاملاً للديمقراطية، التي يتساوى أطرافها وفرصهم في الفوز مهما تبادلوا مواقعهم بين كراسي الحكم ومقاعد المعارضة، في منافسة شريفة على بناء الدولة المستقلة والقوية.

الديمقراطية أسلوب في اختيار حكام الدول ونواب الشعب، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ وليست وسيلة مؤقتة للوصول إلى الحكم والسيطرة على الدولة، ثم تودَع في معبد السياسة لتُقدّم لها قرابين الاستبداد.

وقد اتُّهم الإسلاميون كثيراً –وفي أغلب الدول التي نشطوا فيها سياسياً– بأنهم لا يحترمون الديمقراطية إلا بقدر ما تأتي بهم إلى كراسي الحكم، وأنهم سيكونون أول كافر بها في ما بعد. ولم يقدم لنا الواقع مثالاً واحداً يصدق هذه الدعوى، في حين مورس ضدهم كثير من صور الإقصاء وحيل التزوير التي حالت بينهم وبين حقهم وحق الجماهير في اختيار ممثليهم، وتمسك المعسكر المقابل بالسلطة ولم يتنازل عنها في معظم بلادنا إلا مضطراً!

والحقيقة أن التمسك بالديمقراطية ليس عبادة للأشكال؛ فحتى هذه الآلية في تداول السلطة يمكن الانحراف بها، وهو أمر ليس وليد عصرنا ولا وليد عصر قريب منا. فقد تنبه الفيلسوف اليوناني الشهير أفلاطون –في القرن الرابع قبل الميلاد– إلى أن شكل الحكم مهما يكن فإنه عرضة للتلاعب والانحراف به حين تقوم عليه ضمائر وعقول خربة، وأن شكل الحكم قد يكون أقل عدالة والتزاماً بالشورى إلا أنه أنفع من أشكال أخرى، بسبب القائمين عليه واهتمامهم بمصالح الناس وإنفاذ القانون.

ويمكن تطبيق هذا على القائد الفرنسي الشهير نابليون بونابرت في القرن التاسع عشر الذي كان دكتاتوراً بمعنى الكلمة، إلا أنه قاد بلاده –في فترة فوضى عارمة أعقبت الثورة الفرنسية الشهيرة– حتى حقق لها الاستقرار، وقد أثنت عليه إحدى الصحف حينها قائلة: إن البلاد كانت بحاجة إلى دكتاتور من هذه النوعية التي تمنع الفوضى وتشغل الناس بمشروعات وطنية بنّاءة.

إلا أن الديمقراطية هي أقرب آليات اختيار الحاكم حياداً وتأسيساً لوضع سياسي مستقر، فالعرف الديمقراطي قائم على حقوق متساوية ومتبادلة بين طرفين أو أطراف متعددة، تتنافس سياسياً على قبول الناخبين الحر لهم ولبرامجهم في الحكم والقيادة، وعلى ضمان الطرف الحاكم لاستمرار عملية التداول على السلطة بينه وبين منافسيه.

ومن حق تركيا على سياسييها في المرحلة الحالية (حكاماً ومعارضة) أن يراعوا هذا العرف الديمقراطي تماماً؛ خاصة أن حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية أثبت أن الضغط الخارجي تُمكن مقاومته، وأن تدخل أي دولة في شؤون تركيا هو من المحرمات التي يجب التأكيد عليها ومنعها، مهما يكن مستوى التعاون والتبادل الاقتصادي والتحالف العسكري مع هذه الدولة.

بوادر طيبة.. ولكن

أثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة لبعض ضباط الجيش التركي في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦؛ حسمت المعارضة موقفها منها بسرعة، فرفضت الانقلاب وساندت الشرعية، وعبّر موقفُها عن وحدة مع حكومة العدالة والتنمية في وجهات النظر تجاه ما يهدد الديمقراطية في تركيا.

وهذه نقطة انطلاق ممتازة نحو تأسيس وضع ديمقراطي جيد في تركيا، يخلو من دواعي القلق وأسباب الخوف من أن يُضطهَد هذا الفريق أو ذاك، في حال انتقال السلطة إلى غريمه.

وتأكد هذا الموقف بصورة أخرى حين سارع منافسو الرئيس أردوغان إلى الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات الأخيرة، وفي مقدمتهم محرّم إنجه مرشح حزب الشعب الجمهوري وصاحب ثاني أعلى نسبة في أصوات الناخبين من بين مرشحي الرئاسة.

وقد قطع ذلك الاعترافُ الطريقَ على أي انتقادات من جهات وحكومات أجنبية مغرضة، كانت أعدت العدة لاتهام الحكومة التركية بتزوير الانتخابات في حال فوز أردوغان وحزبه، مما قُصد به أن يصنع حالة من البلبلة وعدم اليقين تضر بالوضع السياسي والاقتصادي لتركيا.

وقد تُفهَم مسارعة المعارضة إلى الاعتراف بهزيمتها على أنها تبرئة للذمة من أي اتهام بالتواطؤ مع جهات خارجية، إن حدث أي تشكيك منها في نتائج الانتخابات؛ إلا أن الحكمة والواقعية في هذا التصرف كانت حاضرة على كل حال، وينبغي أن تمتد بحيث تكون سلوكاً حقيقياً وأصيلاً في جميع أطراف الديمقراطية التركية.

وليس المقصود من هذا أن تتماهى المعارضة مع الحكومة بحيث تفقد شخصيتها أو تغير أيديولوجيتها، فهذا شيء لا يستطيع أحد أن يفرضه عليها، كما لا يراد من المعارضة أن تخفف لهجتها النقدية تجاه السياسات الحكومية، فهذا أسلوب معتاد في التجارب الديمقراطية على أية حال.

لكن ينبغي أن تتآزر أصوات المعارضة وأصوات الحكومة في تعزيز استقلال القرار التركي وحمايته من أي تدخل خارجي؛ ولا يكفي أن تنتقد الحكومةُ التركية عنصريةَ بعض الأطراف الأوروبية ضد تركيا والأتراك، ولا تدخُّلَ بعض الدول في الشأن التركي، ولا البراءةَ من عهود الدكتاتورية والفساد السابقة، ولا انتقادَ المساعي الأجنبية في تحطيم الاقتصاد التركي؛ بل يجب أن تتخذ المعارضة الوطنية الموقف نفسه.■

ترامب: اللقاء مع بوتين قد يكون أسهل من قمة الأطلسي

اعتبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أن لقاءه نظيره الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي «قد يكون الأسهل» في جولته الأوروبية، في وقت يشتبك فيه مع حلفائه الأوروبيين قبل قمة حلف الأطلسي.

وغادر ترامب واشنطن، باتجاه بروكسل حيث سيلتقي قادة أعضاء الحلف الأطلسي الـ٢٩، على أمل إظهار مشهد من الوحدة على الرغم من التوتر الصريح بين الحلفاء عبر الأطلسي في عدد من القضايا.

وفي تصريحات للصحافيين بشأن لقاءاته المقبلة في جولته الأوروبية، بما فيها أول قمة ثنائية مع بوتين الاثنين المقبل، في هلسنكي، قال ترامب للصحافيين: «بصراحة، قد يكون بوتين الأسهل بينهم جميعاً، من كان ليظن ذلك؟».

وتعهد ترامب بعدم السماح للاتحاد الأوروبي «باستغلال» الولايات المتحدة، وهو يُشير باستمرار الى أن الاتحاد لا يقوم بما هو كاف لدعم الحلف الأطلسي ويستفيد «بشكل غير عادل» من التجارة مع الأميركيين.

ويُنظر إلى هذه القمة على أنها الأصعب منذ سنوات، وسط مخاوف من أن يصبح ترامب أكثر عدوانية تجاه التحالف التاريخي الذي يدعم الأمن الأوروبي منذ ٧٠ عاماً.

لندن تتهم موسكو بقتل بريطانية بغاز نوفيتشوك

اتهم وزير الدفاع البريطاني جافين وليامسون روسيا بالوقوف وراء هجوم بغاز الأعصاب نوفيتشوك سبب وفاة امرأة بريطانية.

وكان وليامسون يرد على سؤال أمام مجلس العموم يتعلق باتهام لندن موسكو بقتل بريطانية بغاز نوفيتشوك والتهديد الذي يواجهه القاطنون في بريطانيا بعد وفاة داون ستيرجيس (٤٤ سنة) الأحد.

وقال: «الحقيقة البسيطة أن روسيا نفذت هجوماً على أرض بريطانية شهدت وفاة مواطنة بريطانية». وأضاف: «هذا أمر ينبغي أن يتحد العالم معنا في التنديد به الآن». وكانت الشرطة البريطانية قد أعلنت إن ستيرجيس تعاملت مع مادة ملوثة بغاز الأعصاب نوفيتشوك على مسافة أميال قليلة من المكان الذي تعرض فيه الجاسوس الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا لهجوم بالغاز نفسه في آذار.

خسائر فادحة للنظام بهجوم مباغت في اللاذقية

شنت فصائل من المعارضة المسلحة هجوماً مباغتاً في جبال اللاذقية الشمالية، ما أسفر عن سقوط ٢٧ قتيلاً على الأقل من قوات النظام السوري بينهم عدد من الضباط. وفي جنوب البلاد اتهمت فصائل معارضة الجانب الروسي بخداعهم وعدم تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الطرفين، وقالوا إن النظام وروسيا مضيا في سياسة القوة برغم تسليم المعارضة مناطق وأسلحة ثقيلة بعد إبرام الاتفاق.

فشمالاً قرب الحدود مع تركيا، أكد المرصد السوري سقوط «نحو ٧٠ قتيلاً وجريحاً من قوات النظام وحلفائها بينهم ضباط خلال أعنف هجوم للفصائل منذ نحو ٣ أعوام في جبال اللاذقية الشمالية».

وأضاف: «ارتفع إلى ٢٧ على الأقل عدد عناصر قوات النظام والمسلحين الموالين لها، من ضمنهم ٨ ضباط ممن قتلوا في القصف والاشتباكات العنيفة التي شهدتها منطقة عطيرة القريبة من الحدود السورية مع لواء إسكندرون».

«هآرتس»: لا وضوح بموقف موسكو من إبعاد إيران

رأت صحيفة «هآرتس» أن الهجوم الذي حصل على قاعدة «تيفور» في سوريا، والذي أُلقي باللوم به على «إسرائيل»، يدخل في سياقين محتملين: الأول: سياق تكتيكي، يستهدف شحنات أسلحة، أو نظام تسليح كان على وشك الانتشار، سبق لإسرائيل أن عبّرت بشكل واضح عن قلقها من الجهود التي تبذلها إيران لنشر أنظمة عسكرية تهدف إلى ترسيخ وجودها العسكري المستقبلي في سوريا، وتعهدت بإحباط هذه المحاولات.

وأشارت الصحيفة إلى أن السياق الثاني، له بعد استراتيجي، حيث يأتي الهجوم، في الأسبوع نفسه الذي تقدم فيه نظام الأسد بمساعدة روسيا وإيران، لاستعادة السيطرة على جنوب سوريا، الأمر الذي سيمكّنه من العودة إلى حدود مرتفعات الجولان. كما أن الاستهداف أتى قبل ثلاثة أيام من الاجتماع المُرتقب بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو.

وكانت موسكو قد لمّحت إلى نيتها إبعاد الإيرانيين ٨٠ كيلومتراً عن الحدود، إلا أن إسرائيل ترى عدم وضوح في درجة الالتزام الروسي للقيام بهذه المهمة.

اعتقال أكثر من ٣٥٠٠ فلسطيني منذ بداية العام

أفادت مؤسسات حقوقية فلسطينية، بأن «إسرائيل» اعتقلت منذ بداية العام الجاري ٣٥٣٣ فلسطينياً بينهم ٦٥١ طفلاً و٦٣ امرأة وأربعة صحافيين.

وقال «نادي الأسير الفلسطيني» و«مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان» و«هيئة شؤون الأسرى» و«مركز الميزان لحقوق الإنسان» إن عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون إسرائيل حتى ٣٠ حزيران الماضي بلغ نحو ٦٠٠٠ معتقل.

وتشير أرقام مصلحة السجون الإسرائيلية إلى احتجاز ٥٨٠٠ فلسطيني.

وقالت المؤسسات الفلسطينية إنه «في سياق تكريس سياسة الاعتقال الإداري، أصدرت سلطات الاحتلال ٥٠٢ أمرين إداريين منذ بداية العام، بينها ١٩٧ أمراً جديداً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (٤٣٠)».

واستعرضت المؤسسات في تقريرها أوضاع المعتقلين المرضى، وقالت إن «نحو ٣٠ أسيراً في معتقلات الاحتلال، يعانون من السرطان بدرجات وأنواع مختلفة»، مضيفة أن هناك مئات الأسرى المرضى «الذين تعرض غالبيتهم للإهمال الطبي والمماطلة بشكل متفاوت وبطرق وأدوات مختلفة».

وذكر التقرير أن إسرائيل تواصل استخدام قانون بريطاني قديم يتيح اعتقال الفلسطينيين من دون محاكمة لمدة تراوح بين ثلاثة وستة أشهر قابلة للتجديد.

ليبرمان «لا يستبعد» التطبيع مع الأسد

أبقت «إسرائيل» على احتمال إقامة علاقات في نهاية المطاف مع سوريا في ظل رئاسة بشار الأسد مشيرة إلى التقدم الذي تحرزه قوات النظام في الحرب الأهلية المستمرة منذ سبع سنوات والتي توقع مسؤولون إسرائيليون في بدايتها أن تطيح الأسد.

وخلال جولة له في الجولان، صعّد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان من تهديداته باللجوء إلى القوة العسكرية إذا أقدمت سوريا على نشر قوات هناك.

وقال للصحفيين: «أي جندي سوري سيدخل المنطقة العازلة يعرض حياته للخطر».

لكن ليبرمان أقر في ما يبدو بأن الأسد سيستعيد السيطرة على الجانب السوري من الجولان.

ولدى سؤاله من قبل أحد الصحفيين عما إذا كان سيأتي وقت يتم فيه إعادة فتح معبر القنيطرة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وسوريا وما إذا كان من الممكن أن تقيم إسرائيل وسوريا «نوعاً من العلاقة» بينهما، قال ليبرمان: «أعتقد أننا بعيدون كثيراً عن تحقيق ذلك، لكننا لا نستبعد أي شيء».

واشنطن: نبحث مع السعودية بدائل لنفط إيران

قال مسؤول بالخارجية الأميركية، إن بلاده بحثت مع السعودية الحفاظ على إمدادات جيدة في سوق النفط، موضحاً أن المباحثات تأتي للمساعدة في إيجاد بدائل لنفط إيران.

وذكر المسؤول بالخارجية الأميركية أن الوزير مايك بومبيو قد وصل، إلى بروكسل، حيث يعتزم عقد لقاءات على هامش قمة حلف شمال الأطلسي بهدف زيادة الضغط على إيران وطمأنة الحلفاء بشأن إمدادات النفط البديلة.

وكان بومبيو قد وصل إلى بروكسل قادماً من أبوظبي التي بحث فيها القضايا المتعلقة بإيران مع المسؤولين في الإمارات.

وأبلغ مسؤول بوزارة الخارجية الصحافيين المسافرين مع بومبيو على نفس الطائرة بأن مسؤولين كباراً بالوزارة انتهوا كذلك من محادثات استمرت ٣ أيام في السعودية بشأن إيران، و«بحثوا سبلاً جديدة لحرمان النظام من الإيرادات».

دعوات لحماية الصحافيين العالقين في الجنوب

طالبت «رابطة الصحافيين السوريين» بإنقاذ مئات الصحافيين والناشطين الإعلاميين المحاصرين في الجنوب السوري.

وقالت الرابطة في بيان: «مع تطورات الوضع في الجنوب وخصوصاً محافظة درعا، بات نحو ٢٧٠ صحافياً وناشطاً إعلامياً وموفر خدمات إعلامية عُرضة للخطر والاستهداف مع انتشار قوات النظام السوري ودخول مجموعات مسلحة من الميليشيات الرديفة لها إلى القرى والمدن».

وأوضح البيان أنه خلال الأيام القليلة الماضية «اضطر معظم العاملين في قطاع الإعلام إلى الانتقال إلى منطقة جغرافية ضيقة في ريف القنيطرة المحاذي».

وأكد البيان أن ما عزز «من مخاوف الإعلاميين المحاصرين، رغبة الانتقام التي تمارسها عناصر النظام وميليشياتها الرديفة بحق كل ما يتعارض ورؤية القوى العسكرية والسياسية التابعة للنظام».

وأوضحت الرابطة أنها «تتابع القضية باهتمام بالغ، ودعت دول الجوار السوري إلى فتح الحدود للصحافيين العالقين وتأمينهم، وحمّلت النظام والقوى الداعمة له، كل المسؤولية عن التعرض لأي صحفي سواء كان يرغب بالبقاء أو الخروج الآمن».

جمعة «موحَّدون من أجل إسقاط الصفقة وكسر الحصار»

استشهد مواطن وأصيب المئات يوم الجمعة الماضي باعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي بالرصاص والقنابل الغازية، على المشاركين في الجمعة الخامسة عشرة من مسيرة العودة الكبرى.

وأعلنت وزارة الصحة في تحديثاتها الأولية التي ينقلها «المركز الفلسطيني للإعلام»، استشهاد محمد جمال عليان أبو حليمة (٢٢ عاماً) جراء إصابته في الصدر شرق غزة، كما ذكرت أن الإصابات بلغت حتى اللحظة ٣٩٦ إصابة بالرصاص الحيّ والقنابل الغازية، منها إصابات في صفوف الطواقم الطبية.

وقال مراسون: إن آلاف المواطنين، بدأوا بالتوافد إلى مخيمات العودة للمشاركة في الجمعة التي سُميت «موحدون من أجل إسقاط الصفقة وكسر الحصار».

وفور بدء توافد المواطنين إلى المخيمات، شرعت قوات الاحتلال في إطلاق قنابل الغاز والرصاص الحي صوبهم، فيما شرع الشبان في إشعال الإطارات المطاطية لحجب رؤية الجنود الإسرائيليين.

وأفاد مراسلون بأن الاحتلال استهدف الفرق الطبية والصحفية مباشرة شرق غزة.

وواصل الشبّان إرسال البالونات الحارقة صوب الأراضي المحتلة شرق قطاع غزة، ما أدى إلى اندلاع حرائق في مناطق متفرقة.

وكانت الهيئة الوطنية لمخيمات مسيرة العودة وكسر الحصار، قد دعت في بيان لها، للتحشيد وللمشاركة الواسعة في الفعاليات والخروج من جميع قرى ومدن ومخيمات قطاع غزة نحو مخيمات العودة شرق القطاع، وأكدت سلميّة المسيرة وجماهيريتها واستمرارها حتى تحقق أهدافها التي انطلقت من أجلها؛ وهي حماية حقنا في العودة إلى فلسطين وكسر الحصار الظالم عن غزة، ورفضاً لصفقة القرن الأمريكية، وما يسمى الوطن البديل من فلسطين.

وأكد الناطق باسم حركة «حماس»، عبد اللطيف القانوع، أن استمرار خروج الجماهير الفلسطينية اليوم يرسخ الموقف الوطني الثابت لإسقاط الصفقة وكسر الحصار، وهو ما يجب أن ينعكس على موقف السلطة سياسياً بالالتحام مع شعبنا ورفع العقوبات عنه وسرعة تحقيق المصالحة.

وتنادي المسيرة بتنفيذ وتطبيق حق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه التي طرد منها، وذلك تماشياً مع وتطبيقاً للقرارات الدولية وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، ومنها القرار ١٩٤ الذي نص على العودة والتعويض، إلى جانب رفع الحصار عن غزة.

ومنذ انطلاق المسيرة، استشهد ١٤٤ فلسطينياً منهم ١٧ طفلاً، وأصيب أكثر من ١٥٥٠٠ آخرين بجروح، منهم مئات لا يزالون في حالة الخطر.■

الجبهة الوطنية المصرية تدشن حملة «ارحل»

أطلقت الجبهة الوطنية المصرية يوم الثلاثاء، حملة إعلامية بعنوان «ارحل»، وذلك في الذكرى الخامسة للانقلاب العسكري على ثورة يناير ومسارها الديمقراطي.

وأوضحت الجبهة أن «هذه الحملة تأتي في إطار معركة الوعي التي تستهدف تبصير الشعب المصري بجرائم سلطة الانقلاب بحق الوطن والمواطن، وفشل هذه السلطة في إدارة البلاد، وتعريضها للخطر».

وتتضمن الحملة عرضاً لأبرز «جرائم سلطة السيسي، التي لا تستوجب فقط رحيله ونظامه بشكل عاجل، بل ومحاكمته؛ إنقاذاً للوطن والمواطن، وتمثل الحملة فرصة رمزية للعمل الوطني المشترك».

وتبدأ الحملة بهاشتاج (ارحل) الذي تأمل من الجميع المشاركة بالكتابة عليه، داعية الجميع لنقل المنتجات الفنية للحملة في قنواتهم ومواقعهم وصفحاتها الشخصية.

ودعت الجبهة «كل القوى الوطنية والشبابية المنتمية إلى ثورة ٢٥ يناير لتجاوز خلافاتها، والتعاون من أجل هدف واحد، هو إنقاذ مصر من هذا الحكم العسكري البغيض، الذي لا يفرّق في قمعه بين تيار وآخر، الذي يرتكب كل يوم المزيد من الجرائم بحق الوطن».

وفي ٣ يوليو ٢٠١٧، أعلنت شخصيات مصرية معارضة في الداخل والخارج من توجهات سياسية مختلفة (إسلامية وليبرالية ويسارية ومستقلة) عن تدشين كيان وطني جامع حمل اسم «الجبهة الوطنية المصرية»، تحت شعار «نتّحد.. نُغيّر»، ليكون مظلة جامعة لكل القوى الراغبة في التحرك والخلاص من الحكم العسكري الاستبدادي، على اختلاف توجهاتهم الأيدولوجية والفكرية.

مصر: خمس منظمات حقوقيّة تطالب المجتمع الدولي بإنقاذ حياة الرئيس مرسي

أعربت خمس منظمات حقوقية، عن بالغ استنكارها وقلقها إزاء التنكيل المنهجي الذي يتعرض له رئيس الجمهورية المنتخب الأسبق محمد مرسي، الذي تم اعتقاله في ٣ تموز ٢٠١٣ في أعقاب ثلاثة أيام من مظاهرات احتجاج ضده، ثم انقلاب عسكري قاده في اليوم نفسه رئيس الجمهورية الحالي عبد الفتاح السيسي، وناشدت المنظمات، المجتمع الدولي، لإنقاذ حياته.

المنظمات الخمس هي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز النديم، ومبادرة الحرية، وكوميتي فور جيستس، ومركز عدالة للحقوق والحريات، أوضحت في بيان أن «حالة مرسي ليست استثناء، لكنها ترمز لمدى بشاعة التنكيل في السجون المصرية بالسجناء من شتى الاتجاهات السياسية، إسلامية وعلمانية».

ولاحظت أن «عملية التنكيل المنهجي المنظم بالسجناء تجري تحت سمع وبصر النيابة العامة وعدة هيئات قضائية والمجلس القومي لحقوق الإنسان (التابع للحكومة) والبرلمان ووزارة الداخلية ورئيس الجمهورية الحالي».

وحمّلت هذه الأطراف المسؤولية الأخلاقية والسياسية والجنائية عن حياة مرسي، ونحو ٦٥٠ سجيناً آخرين لقوا حتفهم منذ منتصف عام ٢٠١٣ نتيجة الممارسات الإجرامية ذاتها، السائدة في السجون المصرية من تعذيب وإهمال طبي وسوء معاملة.

وقارنت «بين المعاملة الطيبة التي لاقاها الرئيس الأسبق حسني مبارك ومعاونوه في السجون والمستشفيات أثناء فترة محاكمتهم، وما يواجه الرئيس محمد مرسي (٦٦ سنة) منذ لحظة تحديد إقامته في مقر الحرس الجمهوري في ٣ تموز ٢٠١٣ تحت حراسة رئيس الحرس الذي أصبح مؤخراً وزير الدفاع، وحتى إجراءات انتقامية قاسية تعكس بشكل واضح نموذجاً للمعاملة التي يلاقيها السجناء ٣ تموز ٢٠١٣».

مرسي، وفق بيان المنظمات «لم يتمكن من التواصل مع محاميه أو مع القاضي بسبب احتجازه بقفص زجاجي حاجب للصوت أثناء المحاكمة، ما أدى إلى اعتراض محاميه وانسحابه، قبل أن يخضع للحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات في سجن المزرعة في منطقة سجون طرة».

كذلك «أسرته لم تتمكن من زيارته سوى مرتين، الأولى في سجن برج العرب في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٣، والثانية في ٤ حزيران ٢٠١٧ في سجن المزرعة، حتى اضطرت لرفع قضية أمام محكمة القضاء الإداري لمجرد تمكينها من ممارسة حقها وحق مرسي الطبيعي والقانوني في الزيارة، يفترض أن تصدر المحكمة حكمها فيها يوم الاثنين ٩ تموز ٢٠١٨»، طبقاً للبيان.

وأعربت عن أملها بأن «يتم التصحيح الفوري دون إبطاء لهذا الوضع بالنسبة لمحمد مرسي ولعشرات الألوف الآخرين من شتى الاتجاهات السياسية وغير المنتمين لأي اتجاه سياسي».

وطالبت بـ«تمكين المنظمات الحقوقية المستقلة المصرية والدولية وهيئة الصليب الأحمر الدولي من زيارة مرسي، ومن تقصي حالة السجون في مصر».

إلى ذلك، أصدرت جماعة «الإخوان المسلمين»، بياناً في ذكرى «مجزرة الحرس الجمهوري»، حيث قالت إن «فجر الثامن من تموز ٢٠١٣ سيظل محفوراً في التاريخ الإنساني؛ فهو اليوم الذي كشف فيه عسكر الانقلاب عن وجههم الدموي، إيذاناً ببدء حقبة سوداء من تاريخ مصر حفلت بالمجازر الوحشية والقتل والاختطاف لخيرة أبناء مصر والزج بهم في غياهب السجون».

وأضافت: «في مثل ذلك اليوم قبل خمس سنوات وعقب انتهاء الضحايا من الركعة الثانية من صلاة الفجر، اقترفت قوات العسكر مجزرة الحرس الجمهوري التي عرفت بمذبحة الساجدين؛ حيث سقط ٥١ قتيلاً و٤٣٥ مصاباً، وتعرض المئات للاعتقال بتهم ملفقة، منها التجمهر والتعدي على أفراد القوات المسلحة».■

استنفار فلسطيني
بعد اقتحام وزير إسرائيلي حرم الأقصى

أهابت السلطة الفلسطينية بالحكومات العربية والإسلامية التحرك الفوري على كافة المستويات من أجل وقف التصعيد والعدوان من قبل سلطات الاحتلال ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى، وكذلك التصعيد على مدينة القدس المحتلة بشكل كامل.

المناشدة الفلسطينية جاءت بعد ساعات من اقتحام وزير الزراعة الإسرائيلي المتطرف أوري آرئيل مع مجموعة من المتطرفين، حرم المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة.

وجاء الاقتحام بعد رفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو الحظر عن دخول أعضاء الكنيست والحكومة إلى المسجد الأقصى.

ويعتبر الوزير آرئيل من قادة المستوطنين المتطرفين، وقد أعرب عن سعادته بما جرى، وطالب بجعل زيارات اليهود وأدائهم الصلوات داخل الأقصى بلا قيود.

وأدانت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الخطوات الإسرائيلية، بما فيها السماح لأعضاء الكنيست باستئناف الاقتحام، وقالت في تصريح مكتوب: «كررنا مراراً رفضنا القاطع لجميع الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى، بما فيها الاقتحامات اليومية للمتطرفين اليهود للمسجد بحماية شرطة الاحتلال والقوات الخاصة المدججة بالسلاح».

ودعت الدائرة كافةَ المحافل الدولية إلى التدخل المباشر ووقف إجراءات إسرائيل داخل المسجد الأقصى، والتزام القوانين والقرارات الدولية المختلفة، خاصة القرارات الصادرة عن اليونسكو.

حرب دينية

من جهته حذر محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين ومستشار الرئيس عباس للشؤون الدينية من أن استمرار اقتحامات المتطرفين اليهود للمسجد الأقصى يدق طبول الحرب الدينية عبر إثارة مشاعر المسلمين حول العالم.

واعتبر الهباش أن سماح الحكومة الإسرائيلية لأعضاء الكنيست والوزراء باقتحام الأقصى يلزم العالم بأن يقف عند مسؤولياته، داعياً المجتمع الدولي إلى التدخل بشكل جاد لوضع حدّ للانتهاكات الإسرائيلية إن كان يرغب في تحقيق السلم في العالم.

وأضاف أن المجموعات اليهودية المتطرفة تستغل أي مناسبة أو حدث ديني أو سياسي لتربطه بعملية الاقتحامات المستمرة للأقصى، في محاولة للتغطية على جرائمها بحق المسلمين والمقدسات الإسلامية في القدس، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية.

ولفت الهباش إلى أن المتطرفين اليهود يحاولون تهيئة الأجواء لبسط التقسيم الزماني والمكاني على الحرم القدسي، على غرار الحرم الإبراهيمي في الخليل جنوبي الضفة.

وحسب القناة العبرية السابعة، قال آرئيل في كلمة أمام المتطرفين اليهود داخل المسجد اليوم الأحد إنه يأمل أن يتم بناء الهيكل قريباً.

ويزعم متطرفون يهود أن الهيكل الذي بناه النبي سليمان عليه السلام كان موجوداً في موقع الحرم القدسي الشريف، ويأملون إعادة بنائه على أنقاض المسجد الأقصى.■

للمرة الثانية
سفينة كسر حصار غزة بيد الاحتلال

أفاد مراسلون في غزة بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي أعلن سيطرته على سفينة «الحرية ٢» واقتادها إلى ميناء أسدود، كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول سلع ومواد أساسية للقطاع.

وكان مراسل الجزيرة في غزة (وائل الدحدوح) قال في وقت سابق إن آخر اتصال بالسفينة أوضح أن أربعة زوارق حربية إسرائيلية اقتربت منها وحاصرتها، مشيراً إلى أن هذه الزوارق قامت بعملية تشويش باتجاه السفينة قبل أن تسيطر عليها.

وكانت سفينة «الحرية ٢» أبحرت من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة باتجاه قبرص اليونانية، في محاولة هي الثانية من نوعها خلال ستة أسابيع، لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٢ عاماً. وتقل السفينة تسعة أشخاص؛ هم أربعة جرحى أصيبوا في المواجهات مع القوات الإسرائيلية وطلبة جامعات.

وقال رائد أبو داير –منسق الهيئة الوطنية لمسيرة العودة وكسر الحصار (الجهة المنظمة للرحلة البحرية الثانية) إن هؤلاء الجرحى والطلاب خرجوا ليؤكدوا حقهم في التحرك البحري. وأضاف أن «لغزة حدودها البحرية ولا بدّ أن تكون لأهل غزة حرية التنقل من وإلى غزة».

وأكد أن «هناك إصراراً على أنه لا بدّ من كسر الحصار بشكل عام والحصار البحري بشكل خاص»، مضيفاً أنه «في حال اعترضتهم إسرائيل وأوقفتهم، ستكون هناك محاولات أخرى ولن نمل».

وانطلقت أول رحلة بحرية فلسطينية من ميناء الصيادين في مدينة غزة باتجاه أحد موانئ قبرص سعياً إلى كسر الحصار في ٢٩ أيار، لكن البحرية الإسرائيلية اعترضتها، وقتادت القارب إلى مرفأ أسدود، قبل أن تعيد ركابه إلى قطاع غزة.

تشديد الحصار

من جانب آخر، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول أصناف جديدة من السلع والمواد الأساسية، كما حظرت تصدير كافة المنتجات من قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم التجاري جنوبي القطاع.

وقالت هيئة المعابر الفلسطينية إن الاحتلال منع دخول مواد البناء والمواد الخام التي تستخدم في الصناعات المحلية، إضافة إلى الأدوات الكهربائية والإلكترونية، بينما سمح بإدخال المحروقات والمواد الغذائية فقط.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال إنه سيضيّق الخناق على ما دعاه بنظام حماس في قطاع غزة على الفور، وستكون هناك خطوات إضافية لن يدلي بتفاصيلها.

واعتبر المتحدث باسم حماس فوزي برهوم –في بيان– أن القرار الإسرائيلي «جريمة جديدة ضد الإنسانية تضاف إلى سجل الاحتلال الإسرائيلي الأسود بحق شعبنا الفلسطيني وأهلنا في القطاع».

ودعا المسؤول في حماس المجتمع الدولي إلى «التحرك الفوري لمنع هذه الجريمة وتداعياتها الخطيرة، والعمل على إنهاء حصار غزة ووقف جرائم الاحتلال وانتهاكاته بحق غزة وسكانها، وأن الذي يتحمل كل النتائج المترتبة على هذه السياسات الإسرائيلية العنصرية المتطرفة هو حكومة الاحتلال».■

عندما تقود «إسلامية» سافرة بلدية تونس

يتعلق الأمر بسعاد عبد الرحيم، المرأة التي فازت برئاسة بلدية مدينة تونس، أو مشيخة الحاضرة، كما كانت تسمّى في المراسلات والنصوص القانونية لدولة البايات الحسينيّين، الذين شهد زمن ولايتهم الاستعمار الفرنسي، وأفل نجمهم بإعلان الجمهورية في تونس في ٢٥ تموز ١٩٥٧. لم يكن مؤسسو بلدية الحاضرة (العاصمة) وشيوخها، منذ سنة ١٧٨٩ تاريخ إعلان مشيخة تونس، وإلى ٣ تموز ٢٠١٨، اليوم الذي انتخبت فيه سعاد عبد الرحيم، بمن في ذلك الجنرال حسين، أول رئيس بلدية تونسية بداية من سنة ١٨٥٨. وحسيب بن عمّار مؤسس صحيفة الرأي ملاذ النخب المعارضة

بقلم: سالم البيض

زمن حكم الحبيب بورقيبة، وفؤاد المبزع، الدستوري التجمعي المخضرم، رئيس الدولة بعد هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وغيرهم ممن تولوا الشأن البلدي، لم يكن هؤلاء يعلمون، أو يخطر ببال أحدهم، أن هذه البلدية التي توازي في الأهمية بالنسبة إلى بلدانها بلديات باريس أو لندن أو نيويورك أو إسطنبول، التي لم يترأسها سوى الرجال أكثر من قرن ونصف القرن، ستتولى أمرها امرأة.

ولم يكن أحد ممن وردت أسماؤهم يتوقع أن البلدية الكبرى التي تداول على تسييرها ورئاستها الأعيان وأصحاب النفوذ والوزراء وكبار التجار وملاك الأراضي والعلماء، الذين ينتمون أباً عن جدّ إلى الحاضرة، ممن انصهروا تحت مسمى البلدية، على الرغم من أصولهم المتنوعة من شركس وأتراك وعرب وأندلسيين وأوروبيين، الذين كانوا يستوطنون مدينة تونس العتيقة.

لم يكن صعود سعاد عبد الرحيم إلى هرم بلدية تونس مجرد مدخل لكسر تابوهات الهيمنة الذكورية باعتبارها عرفاً ضارباً في القدم، وكسراً لتحريم المنصب على غير البلدية أصيلي الحاضرة وأرسطقراطياتها القديمة وعائلاتها المتنفذة، وإنما قطعٌ مع إرث تولي الدستوريين والتجمعيين (حزب التجمع الدستوري المنحل) دون غيرهم هذا المنصب المهم في الدولة، واحتكارهم له على مدى حكمي بورقيبة وبن علي

ويعد مجيء الإسلاميين إلى رأس هذه البلدية، بعد عشر سنوات من تدشين مبناها الضخم بالقرب من مركز السلطة التقليدي والتاريخي في القصبة، من الرئيس الأسبق المخلوع زين العابدين بن علي، وهو الذي كان يمكّن رئيس البلدية، الحامل لقب شيخ مدينة تونس، من امتيازات عضو حكومة، ومن حضور مجالس الوزراء، يعد انقلاباً عميقاً في المعاني والرمزيات، وشاهداً على تبدّل أحوال الناس، فقد كان بن علي ونظامه الذي دخل في معركة دموية مع الإسلاميين، وجعل منهم خصمه وعدوّه الرئيسي، يمهّد لهم الطريق بوعي منه، وباستشراف لمسارات التاريخ ومآلاته، أو بدون وعي للصعود إلى القمة، وتولي مؤسسات الدولة وأجهزتها التي كان يفتخر ويتباهى ببعثها أو تجديدها وإعادة تنظيمها وهيكلتها وإخراجها في أبهى صورها، كما الحال بالنسبة إلى بلدية تونس التي شيد لها مقرّاً تشهد هندسته ومعماره ومنمنماته وجماليته وسعة فضائه وضخامة مبناه، على أهميته ومكانته في الدولة.

تختلف بلدية الحاضرة التي آلت رئاستها إلى الإسلامية سعاد عبد الرحيم، وجعل منها حزب حركة النهضة الإسلامي رهاناً وتحدياً لابدّ له أن يفوز به مهما كان الثمن، وبالاستنجاد بكل الأدوات والوسائل المساعدة على الفوز، بمدنّسها ومقدّسها، عن غيرها من البلديات، فهي تمهد الطريق للذهاب إلى مواقع أكبر أهمية في الدولة، كما حدث في بلدان كبرى، فضلاً عن أنها تتمتع بأكبر ميزانية، مقارنة بغيرها من البلديات والمؤسسات القيادية، تصل إلى حوالي ١٧٠ مليون دينار (٦٠٨ ملايين دولار)، ما يجعلها تفوق موازنة رئاسة الجمهورية المقدرة ب ١٠٨ ملايين دينار، وموازنة رئاسة الحكومة ب ١٥٧ مليون دينار، الأمر الذي جعل منها محل تجاذب كبير وصراع بين مختلف القوى السياسية والحزبية والأيديولوجية ولوبيات النفوذ المالي وأصحاب المصالح والأعمال.

لكن اللافت في تجربة سعاد عبد الرحيم أنها لا تشبه الإسلاميات والنهضويات شكلاً على الأقل، فهي المرأة غير المحجبة التي لا يوحي مظهرها ولباسها بانتمائها إلى حزب محافظ، له مرجعية إسلامية، على خلاف النسبة الغالبة من النهضويات والإسلاميات المتحجبات، اللواتي خاضت لأجلهن الحركة الإسلامية معارك ضارية من أجل حقهن في الحجاب، أو اللباس الإسلامي بحسب التسمية التي روّجها الإسلاميون فترات طويلة، واستعملوها في المعارك السياسية والانتخابية، فإذا بالحركة الإسلامية تختار امرأة سافرة، حداثية اللباس والسلوك والمظهر، حتى تستطيع تسويقها، والتعريف بها، والتمكين لها في فضاء تعتمل فيه نزعات عدم القبول بالإسلاميين قادة للدولة، على الرغم من الشرعية الانتخابية التي أمنوها لأنفسهم، ويتنامى فيه الخوف على ما باتت تعرف بمكتسبات المرأة التونسية، الأمر الذي تم توظيفه في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، لصالح الباجي قائد السبسي الذي صوتت له مليون امرأة أو يزيد.■

صراع «الأصوليّات في العالم العربي» وفشل بناء الدولة

بقلم: خليل العناني

لم يتوقف الصراع على الدولة العربية منذ أوائل القرن الماضي. وبعد أن كان يدور بالأساس بين المحتل الأجنبي والنخب الوطنية، انتقل بعد الاستقلال ليكون صراعاً بين هذه النخب، من أجل السيطرة والهيمنة على الدولة، أو بالأحرى على مشروع الدولة الوليدة آنذاك. وقد حاولت قوى سياسية وإيديولوجية عديدة فرض هيمنتها، سواء الفكرية أو السياسية، على المجتمع وإعادة تشكيله، من أجل ضمان تأييده في صراعها بعضها مع بعض. وكانت النتيجة أن المجتمع أصبح مجرد أداة، تستخدمها النخب والقوى في صراعها، وليس طرفاً مستقلاً في اللعبة بينها، إلا بقدر تحقيق مصالح أي منها.

جاء «الربيع العربي»، وحاول كسر هذه المعادلة، من خلال إشراك المجتمع بقواه الحيّة فاعلاً مستقلاً وأساسياً ربما للمرة الأولى في بناء دولته، وتصحيح بوصلتها. ولكن سرعان ما انقلبت تلك القوى عليه، وانقضّت على حلمه، ودخلت في صراع شرس أدى إلى تقسيم المجتمع ذاته وتحطيمه، كما هي الحال في سورية وليبيا واليمن. ولم يكن فشل «الربيع العربي» إلا بسبب إصرار الأصولية السلطوية العربية على خنق المجتمع، وتأميم المجالين، السياسي والعام، بشكل لا يسمح بظهور أية حركات سياسية حقيقية، أو مجتمع مدني ناضج وقوي، يمكّنها من أن يشكل بديلاً لها.

الأصولية السلطوية، ويعنى بها هنا تركيز السلطة وتجميعها في أيدي فئة قليلة تستخدم كل أشكال القمع والعنف والإقصاء من أجل البقاء في السلطة والاستئثار بها مهما كان الثمن، تمثل أحد الأسباب الأساسية لسقوط الدولة الوطنية وانهيارها في أكثر من بلد عربي، وذلك في مفارقة غريبة. فالمفترض أن هذه «الدولة» ليست فقط بمثابة الجهاز الأساسي الذي تستخدمه هذه الأصولية، من أجل تحقيق وظيفتي القمع والاستئثار بالسلطة، بيد أنها تصبح أول من يدفع ثمن تفكك النخبة الأصولية وسقوطها. وقد تفشّت هذه الأصولية السلطوية طوال العقود الستة الماضية، وشكلت مراكز القوى بشكل ممنهج ومؤسسي، أدى إلى سيطرتها على المجتمع بشكل لم يضعف فقط كل الوسائط السياسية، كالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وإنما أيضاً وأدت ظهور أية بدائل سياسية حقيقية وجادة. لذا، فعندما اندلعت موجة «الربيع العربي»، وسقطت بعض أضلاع هذه الأصولية السلطوية، انكشفت حالة الفراغ السياسي الهائل الذي لم يجد من يملأه سوى جماعات وحركات مختلفة، تتفاوت في درجة أصوليتها الدينية والطائفية.

أنتج تفشّي الأصولية السلطوية، أيضاً، جماعات وطوائف منغلقة على نفسها هوياتياً، ومتقوقعة ذاتياً، وما إن تحين الفرصة حتى ينطلق عقالها، وتسعى ليس فقط إلى الانتقام السياسي، وإنما أيضاً التخلص من عقبة «الدولة»، فالأخيرة بالنسبة إليها ليست مجرد «آلة قمع وإقصاء»، بل بمثابة «عدو» يجب التخلص منه وإسقاطه. حدث هذا في العراق بعد صدام حسين، ويحدث الآن في ليبيا واليمن وسورية، وما كان لعواصم وحواضر ظلت قائمة ومتماسكة عقوداً أن تسقط بسهولة ويُسر في أيدي جماعات وطوائف، لولا السلطوية في هذه البلدان، ومن يحكمها، وفشلها في احتواء ودمج جماعاتها وفصائلها السياسية والمذهبية والعرقية.

كانت الأصولية السلطوية أيضاً سبباً مهماً في تغذية الأصولية الدينية وشرعنتها. ليس فقط بسبب إغلاقها المجال السياسي، بما لم يسمح بدمج الحركات والأحزاب الأكثر اعتدالاً، بل أيضاً بسبب تأميمها واحتكارها كل المساحات التمثيلية الأخرى، كالبرلمان والنقابات والجامعات، ما أسبغ شرعيةً على استراتيجية التحدي التي مارستها الأصولية الدينية تجاه الدولة والمجتمع. وساهمت الأصولية السلطوية في زيادة الطلب على الأصولية الدينية، حيث انضم شبابٌ إلى صفوف هذه الحركات، باعتبارها البديل الوحيد للأصولية السلطوية. كذلك ساهم توظيف الأصولية السلطوية الشوفيني مفهوم الوطنية في نفور كثيرين من الدولة، باعتبارها وحدة سياسية جامعة، والبحث عن كيانات أخرى بديلة، كالطائفة والقبيلة.

وقد أسهم الصراع بين الأصوليتين، الدينية والسلطوية، في نشوء أصولية ثالثة، هي الأصولية العلمانية التي تناصب المتدينين العداء، وتتحالف مع الأصولية السلطوية، من أجل التخلص منهم، وإن جاء ذلك على حساب منظومتها القيمية والأخلاقية.

ومن المفارقات أن هذه الأصوليات الثلاث (السلطوية والدينية والعلمانية) تتبع فلسفة واستراتيجية واحدة في التعاطي مع المخالفين لها أو الراغبين في المشاركة بالسلطة، هي: الإقصاء والتهميش والاستبعاد. لذا فإن التخلص منها غالباً ما يكون باهظ الثمن، إما من خلال سقوط الدولة وانهيارها أو عبر تفسّخ المجتمع كتلة واحدة متماسكة وانحلاله. وعلى الرغم من ذلك، تظل الأصولية السلطوية الجذر الأصيل للأصوليتين الأخريين، والمحرّك الأساسي لتطرّفهما الفكري والسياسي.

تتحمّل الأصولية السلطوية، إذا، مسؤوليةً أساسيةً عن انهيار مشروع «الدولة» الوطنية في العالم العربي. وهي مسؤوليةٌ تتوزع على مرحلتين، أولاهما جرت خلال مأسسة عملية الإقصاء والتهميش وتجذيرها ضمن بنية المجتمع على طريقة «فرق... تسد»، وذلك على حساب جماعات وفئات محلية هُمشت وأُجهضت حقوقها، والثانية من خلال رفض التنازل عن السلطة طوعاً، أو حتى القيام بإصلاحات حقيقية بعد موجة «الربيع العربي»، وهو ما أفضى إلى ما نشهده الآن من تفسخ وانحلال للدولة العربية، بشكلها التقليدي الذي ظلت عليه طوال القرن الماضي.■

اقتلاع الفلسطينيّين من القدس والغور خطة «إسرائيلية» لإجلائهم!

المركز الفلسطيني للإعلام

بدأت سلطات الاحتلال بإجراءات ترحيل السكان وإبعادهم عن حدود مدينة القدس المحتلة، مستخدمة تعزيزات كبيرة من الجنود الذين اعتدوا بالضرب على النشطاء والمتضامنين والأهالي، قبل أن تصدر المحكمة العليا «الإسرائيلية» مساء الخميس تجميداً مؤقتاً للهدم لحين بيان أسباب عدم سماح سلطات الاحتلال بترخيص التجمع.

وتسعى «إسرائيل» لهدم ٤٥ مسكناً فلسطينياً بعد قرار قضائي في ٢٥ أيار الماضي، خوّلها بذلك، ويعيش ٢٥٠ بدوياً في تلك المساكن المترامية على سفح جبل قاحل، في وقت تواصل سياسات الاحتلال منعها للبدو هناك من زراعة الأشجار أو إضافة أي منشأة يمكنها بعث الحياة في ذلك الجبل، أو حتى بناء المنازل، ما جعلهم يعيشون في بيوت من صفائح الحديد التي تكاد لا تحميهم من حرّ الصيف وبرد الشتاء.

يقول خبير الاستيطان ورئيس دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي: إن هذا الإصرار «الإسرائيلي» على تهجير واقتلاع البدو من بادية القدس والغور له هدفان أساسيان: الهدف المحلي تنفيذ مشروع القدس عام ٢٠٥٠، وأوضح أن هذا المشروع يقضي بإقامة أكبر مطار في «إسرائيل» في منطقة النبي موسى لاستقبال ٣٥ مليون مسافر، و١٢ مليون سائح، وإقامة شبكة من الطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية والتجارية والسياحية تضم مجموعة من الفنادق، مشيراً إلى أن هذه المنطقة سترتبط بالسياحة العلاجية في البحر الميت وبالسياحة الدينية في مدينة القدس.

وأضاف التفكجي في حديثه لـ«المركز الفلسطيني للإعلام» أن هذا المشروع يأتي ضمن ما يسمى «القدس الكبرى» حسب المفهوم «الإسرائيلي»، وعدم إقامة أي كيان أو دولة فلسطينية عاصمتها شرقي القدس.

أما الهدف الثاني –بحسب الخبير الفلسطيني– فهو إقليميّ؛ لأن الاحتلال «الإسرائيلي» ينظر إلى نفسه نقطة وصل ما بين أوروبا والشرق الأوسط، وهذا يقضي بفتح «جسر الملك عبد الله» المغلق حالياً لربط «إسرائيل» (فلسطين المحتلة) بالأردن وبباقي دول المنطقة شرقاً.

ونبه إلى أنه في مطلع العام المقبل ٢٠١٩ سيفتتح الجزء الواصل ما بين المنطقة الساحلية يافا والقدس، وفي ختام المشروع ستفتح منطقة «النبي موسى» والأغوار والمطار المنوي إقامته، علماً بأن الجزء الشمالي من هذا المشروع افتتح ما بين حيفا ومنطقة بيسان الذي يمتد إلى الأردن ودول الجوار/ بيسان – حيفا خط سكة الحديد والمنطقة الصناعية، في غضون ١٨ شهراً ستكون جاهزة.

وأشار إلى أن عملية تفريغ الأغوار ومنطقة بادية القدس من التجمعات البدوية عملية كانت تجرى ببطء، والآن سرّعت بسبب الدعم الأمريكي المباشر للرؤية «الإسرائيلية» لأنها تعيق العديد من المشاريع الاستيطانية والاستراتيجية «الإسرائيلية».

وقال التفكجي: «مع تنفيذ الجدار الفاصل، الذي يسعى لضم تجمع مستوطنات «معالي ادوميم» إلى منطقة القدس المحتلة، أصبح الطريق ٤٥ عاملاً رئيساً في تكريس خطة الاحتلال لعزل الأراضي الفلسطينية واستخدامها لاحقاً لتوسيع البناء والتوسع الاستيطاني وإنشاء أحياء استيطانية جديدة».■

كاتب إسرائيلي: الحرب مع حماس أقرب من أيّ حل سياسي

أوضح كاتب إسرائيلي، أن قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إغلاق معبر «كرم أبو سالم» التجاري، وتشديد الحصار على قطاع غزة، يأتي كمحاولة إسرائيلية لاستعادة المبادرة من يد «حماس».

وأوضح الكاتب الإسرائيلي لدى صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، تل ليف رام، أن قرار الإغلاق الجزئي لمعبر كرم سالم في وجه عبور البضائع من وإلى قطاع غزة، وتغيير السياسة الإسرائيلية، اتخذ بعد مداولات جرت في قيادة هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، بعد مائة يوم من استمرار مسيرات العودة، وانطلاقاً من قرار الجيش عدم تشديد الرد في هذه المرحلة».

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعي أن «حل أو وقف الطائرات الورقية لا يلوح في الأفق، حين يكون ثمن الخسارة الكفيلة بأن تلحق بحماس في هذه المرحلة لا يدفعها لتغير طريقة عملها، وذلك حين يكون بالتوازي معبر رفح مفتوحاً».

وزعم رام أن «الجيش يمتنع عن مهاجمة أهداف لحماس في عمق القطاع رداً على استمرار إطلاق الطائرات الورقية. وإضافة إلى ذلك، فإن الحلول الدفاعية هي الأخرى تتأخر»، لافتاً إلى أن «الفهم الآن في جهاز الأمن؛ أننا وصلنا إلى طريق مسدودة، ليس فيها عملياً أي ضغط حقيقي على حماس يضعها أمام معضلة التوقف عن إطلاق الطائرات الورقية».

ونوّه بأن مسيرات العودة والطائرات الورقية، «قيد القيادة السياسية في إسرائيل، ورفع مرة أخرى موضوع غزة لجدول الأعمال العالمي»، معتبراً أن الوضع الحالي، «يعبر بقدر كبير عن أن المبادرة كانت حتى الآن بيد حماس، فيما كانت إسرائيل بالأساس ترد في ضوء الوضع الآخذ في التصعيد».

وأضاف: «في الأشهر الأخيرة، اتسعت واقتربت المواجهة في قطاع غزة، ولكن بخطى صغيرة، فيما كان واضحاً للطرفين بأنه دون حل ذي مغزى أكبر للوضع، فإن المواجهة في غزة هي مسألة وقت فقط»، مؤكداً أن «حماس وإسرائيل تستعدان للمواجهة».

وذكر الكاتب الإسرائيلي أنه «لأول مرة منذ بدء الأحداث، تحاول إسرائيل استعادة المبادرة أمام حماس»، منوّهاً بأنه بين اختيار المبادرة بعمليات عسكرية كالهجمات في القطاع، وإحباط (اغتيال) مركز لكبار المسؤولين أو ضرب الخلايا التي تطلق البالونات، تختار إسرائيل في هذه المرحلة تفعيل الضغط الاقتصادي، دون الوصول لمواجهة عسكرية».

واعتبر أن «من الصعب توقع ماذا ستكون عليه نتائج الخطوة، لكن تجربة الماضي تفيد بأنه عندما اتخذت إسرائيل سياسة مشابهة، وأغلقت المعابر رداً على الصواريخ، فان هذا لم يؤد إلى وقفها».

وفي إسرائيل يأخذون بالحسبان أن هذه الخطوة «كفيلة بأن تسرّع سياقات التصعيد الزاحف قبيل المواجهة في القطاع»، وفق رام الذي بيّن أن «الجيش في الأسابيع الأخيرة يستعد لمواجهة محتملة، بما في ذلك على المستوى الدفاعي، حيث نشرت منظومة القبة الحديدية».

وتابع: «تأخر الجيش في فهم أنه لا يمكن مواصلة الوضع الحالي في الجنوب، وفي كل الأحوال، هذا الوضع كفيل بأن يؤدي لمواجهة على أي حال»، لافتاً إلى أن الجيش الإسرائيلي لو عمل بحزم في المراحل الأولية لإطلاق الطائرات الورقية، لتمكن من وقفها في مراحل مبكرة أكثر.

أما الآن، فقد «بات وقفها أصعب، وفي كل الأحوال فإن الطائرات الورقية هي فقط أداة ووسيلة، وفي حال غيابها ستأتي أداة أخرى»، بحسب الكاتب الذي أوضح أن «عمل إسرائيل الآن يستهدف وقف الانجراف، ودفع حماس للتوقف والتفكير».■

حماس تزور موسكو

زيارة وفد قيادي من حماس لموسكو برئاسة الدكتور موسى أبو مرزوق ليس بالأمر الجديد، حيث دأبت حماس منذ عام ٢٠١٥ على التواصل مع موسكو، فلم يمض عام إلا وقامت الحركة بزيارة روسيا ولقاء قادتها.

هناك حزمة أهداف تريدها حماس من العلاقة مع موسكو، أهمها ان الحركة ترى صعوداً في نجم روسيا دولياً وإقليمياً، فالرغبة تتعاظم عند القيادة الروسية بتفعيل دورها في منطقتنا، لاسيما بعد ما حققته من انتصارات في الملف السوري.

من هنا تنبهت حماس الى عدم اغفال صحوة «الدب الروسي»، وضرورة التواصل معه، لاسيما ان الحركة تعاني من حصار تفرضه عليها أميركا وإسرائيل وبعض الدول العربية.

روسيا ترتبط بعلاقات جيدة مع أصدقاء حماس (قطر، ايران، تركيا) وبالتالي ستكون كلفة العلاقة معها أقل، وفوائدها أكبر من ناحية انسجام اللغة وإمكانية تبادل المنافع والمواقف.

كما تدرك حماس، ان روسيا دولة باردة، لا تنفعل بسهولة، وحساباتها النفعية طويلة النفس. مع ذلك، لا تمانع الحركة من الانفتاح على الدولة الروسية، فالمكاسب ستكون أكبر من المخاسر والكلف.

ما يعجبني في حماس، ويجب الاشادة به، انها تملك حساً راداريا براغماتياً سريعاً ودقيقاً، فهي لا تفوت الفرصة على الاستفادة من الظروف، وأعتقد ان الصعود الروسي أمر لا يمكن تجاهله.

العراق: لعنة تشابه الأسماء تزيد زحمة السجون

بغداد – سلام الجاف

لم يغادر ذنون أحمد عبيد (٢١ سنة) منذ شهر، القسم الداخلي في جامعة الموصل، خوفاً من تشابه الأسماء. فآخر خروج له كلفه اعتقالاً ليومين و«حفلة شتائم» وفقاً لوصفه، وضرباً تعرض له من قبل أفراد الأمن على حاجز التفتيش حيث اعتقل، والسبب هو تشابه اسمه مع قيادي بارز في تنظيم «داعش». ويقول عبيد متهكماً حول مشكلة تشابه الأسماء في العراق: «لم يبق أحد في الموصل لم يعرف اسم أمي، جليلة حسين عباس، لأنها هي من أنقذتني آخر مرة. فاسم والدة الإرهابي المطلوب مختلف، والحمد لله».

ورغم إصدار السلطات العراقية تعليمات مشددة حول مشكلة تشابه الأسماء، ما زال أفراد الأمن و«الحشد الشعبي» يعتمدون في عمليات الاعتقال على الاسم الثلاثي للعراقيين. وتشير تقارير إلى وجود ستين ألف مطلوب للقضاء بتهم الإرهاب، بينهم العشرات من الطلقاء، الذين تبحث بغداد عنهم، من خلال نشر أسمائهم على حواجز التفتيش المنتشرة في العراق، والتي تجاوز عددها عتبة العشرة آلاف حاجز أخيراً، عدا عن تلك التابعة إلى ميليشيات «الحشد الشعبي»، التي تبلغ نحو ألفي حاجز، وتتميز بكون أغلبها متحركاً وليس ثابتاً، ولا تتوافر لدى القوات العراقية قاعدة بيانات كاملة عن المتورطين بجرائم إرهابية والقتال مع تنظيم «داعش» أو مساعدته، إذ بالعادة يكون أفضل ما لديها هو اسم المتهم واسم والده أو جده بلا تفاصيل أخرى. وفي المجتمع العراقي هناك ظاهرة تكرار الأسماء، مثل حسين علي وحسن فلاح ومحمد جاسم وزياد خلف وإبراهيم خليل وعمر

خطاب ونجم عبد الله وجواد كاظم وغيرها من الأسماء، حيث اعتاد العراقيون على إطلاق أسماء الآباء والأجداد على مواليدهم، أو ألقاب مثل أن كل علي يجب أن يكون أبو حسين، وكل محمد يجب أن يكون أبو جاسم، وكل خليل يجب أن يكون أبو إبراهيم، وكل كاظم يجب أن يكون أبو جواد، وكل سلام يجب أن يكون أبو أحمد، وكل عمر يجب أن يكون خطاب، وهكذا.

وتحولت الظاهرة إلى كابوس حقيقي، فهناك من لا يزال معتقلاً بانتظار ردّ دائرة الجنسيّة للتأكد من حقيقة أنه ليس الإرهابي المقصود، وهو أمر قد يتطلب شهراً إلى إثنين بسبب الروتين، وهناك من تمكن من الخروج سريعاً بعد دفع رشاوى أو استخدام وساطات لمتنفذين. وسُجلت وفاة اثنين خلال الشهر الماضي تحت الضرب، وذلك قبل إثبات أنهما غير المطلوبين بأمر الاعتقال، بينما توفي ثالث مطلع حزيران الماضي جراء أزمة قلبية، وذلك بعد أن طلب جندي على حاجز في بغداد منه الترجل من السيارة لتدقيق اسمه.

ويقول النائب عن محافظة نينوى، نايف الشمري، إن «الذي أربك الوضع في مدينة الموصل هو موضوع تشابه الأسماء، إذ إن هناك أعداداً كبيرة من أبناء محافظة نينوى أصبحوا مطلوبين بلا ذنب لهم». ويوضح أن «الأمر المقلق اليوم أن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين لا تستطيع مغادرة منازلها، لأنه عندما يُلقى القبض عليهم يحالون على مركز الشرطة، ومن مركز الشرطة إلى القاضي، الذي يطلب تحقيقاً من الأجهزة الأمنية وتدقيقاً من دائرة الأحوال المدنية في اسمه واسم والدته، وهذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً. وقد يبقى المواطن الضحية فترة تصل إلى ستة أشهر في السجن. هذا الأمر بات مقلقاً لكل أهالي محافظة نينوى». ويتابع: «من تورط مع داعش يجب اعتقاله ومعاقبته، لكن تشابه الأسماء مشكلة باتت كبيرة، وفيها ظلم للناس»، مبيناً أن على «المجلس الأعلى للقضاء بالعراق ووزارة الداخلية تشكيل لجنة عليا من أجل الوقوف على الأمر ووقف إصدار مذكرات قبض باسم أو إثنين، وأن يكون في المذكرة الاسم الرباعي للمتهم ولقبه واسم والدته أيضاً كي لا يحدث أي تشابه بالأسماء، ولا يظلم أحد».

وحول ذلك، يقول النائب عبد الكريم عبطان إن «هناك الكثير من الأشخاص في المعتقلات والسجون بسبب تشابه الأسماء». ويضيف لـ«العربي الجديد» أن «عودة المخبر السري والتهم الكيدية أو الاعترافات بالإكراه أدخلت الكثير من الناس الأبرياء السجون، ومن المفروض أن تلتفت الحكومة لهذا الأمر وأن يكون التحقيق وفق الآليات القانونية والدستورية. إن المادة ١٧ من الدستور تفرض ذلك، فحرية المواطن وكرامته ومنزله حقوق مصونة ولا تؤخذ الأمور بالشبهة من دون دليل أو تثبُّت. لكن مع الأسف في هذه الفترة رأينا أن هذه القضايا عادت من جديد، وأن هناك تعسفاً في استخدام قضايا المخبر السري وتشابه الأسماء، وعلى الجهات المختصة إعادة النظر في هذا الموضوع لأنه من القضايا المهمة التي تقلق الشارع العراقي».■

الشرطة تردّ بالرصاص على مظاهرات ضد البطالة في البصرة

سقط قتيل وجرحى إثر إطلاق قوات الأمن العراقية النار على مظاهرة لشبّان يطالبون بتوفير فرص عمل لهم، وتحسين ظروف حياتهم في البصرة جنوبي البلاد. وقالت مصادر أمنية إنهم لم يعطلوا عمل شركات النفط التي حاولوا قطع طريقها للمطالبة بتوظيفهم بدلاً من الأجانب.

وقالت مصادر في الشرطة إن ثمانية محتجين أصيبوا في إطلاق النار، بينما قال مسؤول محلي ومصادر صحفية إن أحد المتظاهرين قتل وأصيب ثلاثة آخرون عندما أطلقت قوات الأمن النار لتفريق مئات المحتجين في منطقة باهلة التابعة لقضاء المدينة شمالي محافظة البصرة.

وذكرت المصادر أن المتظاهرين تعمدوا إغلاق طريق رئيسي يؤدي إلى شركتي النفط «لوك أويل» الروسية و«إكسون موبيل» الأميركية، لكن قوات الأمن اقتحمت صفوف المتظاهرين وأطلقت النار عندما كانوا يسعون لنصب خيم على الطريق لتعطيل عمل الشركتين.

وكان المحتجون يطالبون بتحسين خدمة الكهرباء وتوفير فرص العمل للعاطلين، حيث يحتج العاطلون عن العمل منذ سنوات على اعتماد شركات النفط على العمالة الأجنبية في البصرة التي تنتج نحو ٨٠٪ من صادرات البلاد.

وتزداد نقمة السكان على الحكومة في فصل الصيف جراء الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بالتزامن مع الارتفاع الكبير في درجة الحرارة التي تتجاوز في بعض الأحيان خمسين درجة مئوية، لكن الأزمة ازدادت مؤخراً بعدما أوقفت إيران تصدير ألف ميغاواط من الكهرباء للعراق الخميس الماضي جراء تراكم الديون.

وقالت الشرطة ومسؤولون نفطيون إن المظاهرة لم تؤثر على الأمن أو صناعة النفط. كما أعلن الناطق باسم وزارة الداخلية أن الوزير أمر بتشكيل لجنة تحقيق وعرض نتائجها بشكل سريع أمامه.■

وفاة المفكر الإسلامي والأكاديمي الدكتور إسحق الفرحان

أعلن في الأردن صباح الجمعة الماضي عن وفاة المفكر الإسلامي والوزير السابق الدكتور إسحق الفرحان عن ٨٤ عاماً، ونعت جماعة الإخوان المسلمين الفرحان لـ«الأمة العربية والإسلامية».

وقالت جماعة الإخوان المسلمين في بيان نشرته على صفحتها الرسمية في موقع فيسبوك: «تنعى العالم المجاهد والمربي الفاضل معالي الدكتور إسحق الفرحان، الذي قضى حياته عاملاً ورائداً في خدمة دينه ووطنه وأمته».

وعرف عن الفرحان الذي ولد في بلدة عين كارم بالقدس المحتلة عام ١٩٣٤، في المجالات الإعلامية والأكاديمية، وله العديد من الكتب والأبحاث، كما ساهم بتأليف غالبية المناهج التعليمية في الأردن.

كما أصدرت حركة المقاومة الإسلامية حماس بياناً نعت فيه الفرحان، وقال إنه «كان علماً من أعلام العلم والتربية والدعوة والسياسة، واتصف بعقله الكبير، ونفسيّته المتواضعة والمتسامحة»، وأضافت الحركة في بيانها: «كان مُحباً لفلسطين التي ولد فيها، كحبه للأردن التي نشأ وترعرع وعاش فيه، لقد فقد الأردن وفلسطين والأمة، رجلاً من خيرة رجالاتها».

تلقى الفرحان تعليمه الابتدائي في بلدة عين كارم/القدس (١٩٤١- ١٩٤٨م)، وتعليمه الثانوي في السلط (١٩٤٩- ١٩٥٣م)، وحصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في العلوم (كيمياء) بامتياز من الجامعة الأمريكية في بيروت (١٩٥٧م)، ثم الماجستير والدكتوراه في التربية (مناهج وإعداد المعلمين) من جامعة كولومبيا بنيويورك (١٩٦٤م). وأشرف على عملية تطوير المناهج والكتب المدرسية في الأردن بين سنتي (١٩٦٤ و ١٩٧٣م) التي اشتملت على حوالي ثلاثمائة كتاب مدرسي ودليل معلم، للتعليم العام.

عيّن وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في وزارة وصفي التل عام (١٩٧٠م)، ثم وزيراً للتربية والأوقاف كذلك في وزارة أحمد اللوزي الأولى في عام (١٩٧١م)، واحتفظ بهذا المنصب في وزارة أحمد اللوزي الثانية عام (١٩٧٢م)، ثم عين وزيراً للأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في وزارة زيد الرفاعي عام (١٩٧٣م). كذلك عين عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩م، لمدة أربعة أعوام حتى عام ١٩٩٣م.

وأسس حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وتولى أمانته العامة منذ تأسيسه عام ١٩٩٢- ١٩٩٨م، وتولى رئاسة مجلس شورى الحزب منذ عام ١٩٩٨- ٢٠٠٢م.

كما ترأس جامعة الزرقاء الأهلية منذ تأسيسها عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٧م، وعضو في مجلس أمنائها، منذ تأسيسها عام ١٩٩٤.

أهم المؤلفات الرئيسية:

نحو خطاب إسلامي معاصر، ٢٠٠٢م. الإسلام والعالم، ٢٠٠٣م. البعد الإسلامي للقدس والقضية الفلسطينية، ٢٠٠٣م. الشباب والتحديات الثقافية (الوقاية والعلاج)، ٢٠٠٣م.. فلسطين والوعد الحق، ١٩٩٤م.

جبهة العمل الإسلامي: المبررات والمنطلقات والمشروعات عام ١٩٩٤م. التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، ١٩٨٦م. مشكلات الشباب في ضوء الإسلام، ١٩٧٩م. العلم والإيمان عام ١٩٧٢م.■

مصر تجهّز الجدار العازل في سيناء: مشاريع «صفقة القرن»؟

أفادت مصادر سياسية مصرية بأن «الجيش الثاني الميداني بدأ تنفيذ تعليمات جديدة متعلقة بشمال سيناء خلال الأيام القليلة الماضية، في ضوء تفاهمات سياسية إقليمية متعلقة بتلك المنطقة ضمن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتسوية القضية الفلسطينية المعروفة باسم صفقة القرن».

وأوضحت المصادر أن «القوات المسلحة بدأت تنفيذ عدد من الإنشاءات والإجراءات على أرض الواقع، من شأنها فصل المنطقة المستهدف إقامة عدد من المشاريع عليها ضمن الخطة وعزلها عن باقي المناطق المحيطة».

وأشارت إلى أن «المرحلة الحالية ضمن المخطط المحدد تتضمن إقامة جدار عازل حول المنطقة التي تشمل مطار العريش، والمنطقة الصناعية القديمة، إضافة إلى بعض القرى من بينها السلام والحباين». ولفتت إلى أن «كافة المناطق داخل الجدار العازل الجديد، تم بالفعل إخلاؤها تماماً من السكان، والزراعات والمنشآت تحت دعوى إخلاء حرم المطار في أعقاب الهجوم الصاروخي الذي استهدف وزيري الدفاع والداخلية السابقين صدقي صبحي ومجدي عبد الغفار، مطلع العام الحالي»، موضحة أن «الغالبية العظمى من المزارع تم تجريفها، وكذلك المنشآت الموجودة بالمنطقة الصناعية القديمة».

والتقى أخيراً صهر الرئيس الأميركي، كبير مستشاريه جاريد كوشنر، والمبعوث الخاص لترامب للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، الرئيسَ المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس جهاز الاستخبارات اللواء عباس كامل في ٢١ حزيران الماضي، خلال جولة شملت مصر والسعودية والأردن وقطر وإسرائيل. وبحث الوفد الأميركي التصورات المتعلقة بصفقة القرن والعقبات التي تواجهها قبل الإعلان الرسمي عنها.

وبحسب مصادر تحدثت في وقت سابق، فإن «كوشنر وغرينبلات بحثا مع السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس التصورات المتعلقة بسيناء ضمن صفقة القرن، وإدخال تعديلات بشأن مقترحات سابقة متعلقة بتلك المنطقة، وفي مقدمة تلك التعديلات استبدال مبدأ تبادل الأراضي، بتحويل سيناء منطقة تجارة وصناعة حرة يقام عليها عدد من المشاريع الصناعية والتجارية، لخدمة قطاع غزة في إطار خطة أوسع لإعلان دولة فلسطينية على حدود غزة والأراضي التي لم تلتهمها المستوطنات في الضفة الغربية، وبعض البلدات من القدس المحتلة». وفي أعقاب تلك الزيارة، أصدر البيت الأبيض بياناً ذكر فيه أن «كوشنر وغرينبلات ناقشا زيادة التعاون بين الولايات المتحدة ومصر، والحاجة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وجهود إدارة الرئيس دونالد ترامب لتيسير إقرار السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

من جهته، اعتبر المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي، أن «السيسي أكد دعم مصر الجهود والمبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة، وذلك طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها وعلى أساس حل الدولتين وفقاً لحدود ١٩٦٧، تكون فيه القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، مستعرضاً في هذا الإطار الجهود التي تبذلها مصر لإتمام عملية المصالحة الفلسطينية وتهدئة الأوضاع في غزة.

وقال القيادي في الحركة طاهر النونو، في تصريحات إعلامية إن «حركته تلقت دعوة من الاستخبارات العامة المصرية لزيارة القاهرة لبحث التطورات الفلسطينية»، مؤكداً أن «وفداً رفيع المستوى من الحركة سيلبّي الدعوة، فيما تقوم بمصر باتصالات واسعة مع الأطراف الأممية والإسرائيلية والأميركية بشأن تنفيذ مشاريع لإنعاش قطاع غزة».

وعمل النظام المصري خلال الفترة الأخيرة على توسيع المنطقة العازلة مع قطاع غزة حتى بلغ عمقها خمسة كيلومترات بطول ١٤ كيلومتراً، في وقت فتحت الحكومة المصرية اعتماداً إضافياً في الموازنة الجديدة للدولة، اشتمل على مصاريف خاصة بتعويضات لأهالي سيناء. في إشارة واضحة إلى توسيع المناطق المقرر إخلاؤها خلال الفترة المقبلة.

وتضمّن التصور المحدد لسيناء ضمن صفقة القرن، حزمة مشاريع اقتصادية وتجارية مخصصة لخدمة قطاع غزة، «تقدّر المرحلة الأولى منها بنحو ثلاثة مليارات دولارات تتعهّد دول خليجية للرئيس الأميركي بتحمل تكلفتها بالكامل، وتشتمل على إقامة محطة عملاقة لتوليد الكهرباء بالعريش بتكلفة تصل إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار، إضافة إلى ميناء بحري على الساحل الملاصق لقطاع غزة، وتخصيص مصر مطار العريش ليكون مخصصاً لخدمة أهالي القطاع، أو الدولة الفلسطينية، كما يراها ترامب ومستشاروه».■

المبعوث الامريكي

تونس
قضايا خلافيّة في توقيت خاطئ

بقلم: سمير حمدي

قدّمت أخيراً (في حزيران ٢٠١٨) لجنة الحرّيات الفردية والمساواة تقريرها إلى رئيس الجمهورية. وكما كان متوقعاً، تضمّن مقترحات بشأن تعديل قوانين وتشريعات تندرج ضمن مجال الحريات الشخصية. وتضمّن أيضاً مقترحات بشأن تعديل قوانين سارية المفعول في تونس، تتعلق بالأسرة وقوانين الأحوال الشخصية، بشكل يُصادم الوجدان الديني، ويناقض التوجهات المجتمعية في تونس، على الأقل لدى قطاع مهم من الرأي العام، وهو ما يشكل بالفعل نزوعاً نحو إثارة صراعات بشأن مسائل عقدية وقضايا الهوية التي ما زال المشهد الثقافي والفكري التونسي يخوض فيها منذ سنوات الاستقلال.

ويقوم التقرير على اقتراح إلغاء كل خصوصيات التشريع الإسلامي، بدعوى الانتصار لكونية القيم الإنسانية والحقوقية، ففي مجال الأسرة تقترح اللجنة جعل المهر اختيارياً، خطوة أولى نحو إلغائه تماماً. كما تم اقتراح حذف مفهوم ولاية الرجل، لتصبح رئاسة الأسرة متساويةً بين الرجل والمرأة. وفي إطار تدعيم هذا الاتجاه، جاء مقترح حقّ الأشخاص الذين بلغوا سنّ الرّشد في حمل لقب الأم إلى جانب لقب الأب، وذلك بطلب منهم، ويتولّى القاضي الإذن بتسجيل ذلك. كما تقترح اللجنة أن يصبح الأصل هو المساواة بين الذكور والإناث في الميراث. ولمن شاء خلاف ذلك أن يصرّح، بأنّه يختار توزيع تركته، استناداً إلى «للذكر مثل حظّ الأنثيين»، شرط أن يكون التصريح بحجّة رسمية، حرّرها عدل إشهاد. وبذلك يتم استبعاد النص الشرعي، وجعله مجرّد حالة استثنائية لمن يرغب في الاستناد إليها. وتقترح اللجنة في تقريرها، إلغاء كل العقوبات المتعلّقة بقضايا البغاء. وبهذا المنحى، يسير القانون المدني التونسي نحو السماح بالبغاء، ليصبح محمياً بقوة القانون، بوصفه يندرج ضمن الحريات الخاصة والفردية.

وإذا كان التقرير يتضمن مقترحاتٍ يمكن تثمينها في ذاتها، إلا أنه أثار لغطاً كبيراً في المشهد العام، وخلّف ردود فعل متباينة، سواء من خلال الردود التي صدرت عن المختصين في الشريعة (بيانات أساتذة جامعة الزيتونة)، أو من خلال حالة الرفض التي أبداها جانب مهم من المتابعين، كما تجلى في الجدل الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي. وأبدى أعضاء اللجنة التي أصدرت التقرير سخطاً إزاء ردود أفعال الشارع، معتبرين أصحابها أقرب إلى التصورات الداعشية المناهضة للحداثة والعصرنة، غير أن أي مراقب موضوعي يمكن أن يتفهّم حالة التشنج التي أبداها الشارع إزاء ما ورد في التقرير، بالنظر إلى عدد من العوامل التي ربما أهملت اللجنة منحها ما تستحق من عناية، فهذه المسائل التي يحاول التقرير الدفع نحو مجاوزتها عبر صياغة مدوّنة قانونية جديدة، متحرّرة تماماً من حضور النص الديني، لا تراعي أن أعرافاً كثيرة تسعى إلى إلغائها، إنما هي جزء من النسيج المجتمعي ذاته، فقضايا المهر والميراث ليست مجرد مسألة قانونية يمكن إلغاء العمل بها، بقدر ما هي جزء من بنية الوعي العام. وإذا كان المتعارف عليه أن القانون يأتي لتنظيم نزوعات غير شرعية، وإقرار حقوق منتهكة، فإن من الصعب أن يدرك العقل اليومي كيف يمكن أن يكون التخلي عن المهر مسألةً حقوقيةً، أو أن يكون التخلي عن تجريم البغاء جزءاً من الحريات الفردية، فالأولويات المجتمعية للشارع التونسي في هذه المرحلة لا تتقاطع مع توجهات اللجنة التي ظهرت في ثوب الوصي الذي يريد فرض توجهاته الفكرية، عبر قوة الدولة، ومنح تصوراته لمعنى المنظومة الحقوقية الكونية معنى شمولياً ضد ما استقر في الضمير الجمعي من تشريعات مرتبطة بالسياقات الدينية، ولا يمكن القفز فوقها بسهولة، مهما كانت الشعارات التي ترفعها اللجنة، فأولويات الشارع التونسي حالياً لا تتعلق تحديداً بقضايا المهر والميراث، وتشريع البغاء، والدفاع عن المثلية، بقدر ما هي أولويات اجتماعية اقتصادية، ترتبط أساساً بقضايا التشغيل والأمن والعدالة بين الجهات (...).

ومن هنا، يمكن التأكيد قولاً واحداً إن المقترحات الصادرة عن لجنة الحقوق والحريات الفردية تتنكّب عن المطالب الفعلية للناس، وتسير إلى بحث قضايا هي أقرب في اللحظة الراهنة إلى نمط من الترف الفكري الذي تقتات عليه نخبٌ بورجوازيةٌ، لا يشغلها قوتها اليومي، بقدر ما تسعى إلى إقرار أجندات متصلة بتوجهاتها الفكرية والسياسية، من دون أن يعني هذا الكلام عدم الحاجة إلى مزيد من بناء منظومة قانونية، تحفظ للجميع حقوقهم، وهو ما يستحق جهداً كثيراً، ومشاورات مجتمعية واسعة، فالمسائل القيمية ليست مما يمكن تغييره بين عشية وضحاها بمجرد قرار رسمي، صادر بصورة فوقية مفروضة على الناس.■

الجماعة الإسلامية في طرابلس تنظّم ندوة حوارية تحت عنوان: تركيا الجديدة

نظمت الجماعة الإسلامية في طرابلس ندوة حوارية تحت عنوان «تركيا الجديدة بعد الانتخابات المبكرة» ضمن محاور تتحدث عن مصير الديمقراطية والهوية والمستقبل، وقد شارك في الندوة الكاتب والصحفي التركي الأستاذ حمزة تكين والباحث والمحلل السياسي الأستاذ ربيع دندشلي، بحضور فعاليات اجتماعية وثقافية ودينية، وذلك في قاعة مركز الدعوة في منطقة الضم والفرز.

د. حمود يزور محافظ الجنوب منصور ضو ويبحث معه قضايا صيدا

زار نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود محافظ الجنوب الاستاذ منصور ضوّ، بحضور عضو المجلس البلدي لمدينة صيدا حسن الشماس، وعضو اللجنة السياسية في الجنوب محمد الزعتري، حيث جرى التداول بالاوضاع العامة في صيدا والجنوب.

وفي تصريح له بعد الزيارة قال حمود: تداولنا مع سعادة المحافظ بالاوضاع السياسية والأمنية والبيئية والاقتصادية والشؤون الحياتية والمعيشية للمواطنين، ولا سيما الأزمات الملحّة على صعيد معالجة أزمة معمل فرز النفايات وتداعياته وقضية فواتير الاشتراكات في مولدات الكهرباء وأزمة انقطاع المياه عن احياء مدينة صيدا.

وأكدنا لسعادته اننا لا يمكن ان نكون الا الى جانب المواطنين وحقوقهم المهدورة في ظل تقاعس الدولة عن القيام بواجباتها وتأمين الحياة الكريمة لمواطنيها، وحول أزمة النفايات دعونا لتحييد القضية عن السجالات السياسية والبحث عن الحلول بموضوعية، لأن الضرر البيئي الحاصل يصيب الجميع ولا يفرق بين غني وفقير او كبير وصغير.

وإذ نجدد تأكيدنا أن وجود معمل الفرز ضرورة ويجب المحافظة عليه، الا ان ذلك لا يعني ان المعمل خالٍ من العيوب ويحتاج الى معالجة الكثير من الثغرات والأخطاء التي تتحمل إدارة المعمل مسؤوليتها وعليها إيجاد الحلول السريعة لذلك، كذلك فإننا نجدد المطالبة بوقف استقبال أي نفايات من خارج نطاق الاتحاد، رغم قناعتنا بان ذلك لا يحل المشكلة ولكن للتخفيف من تداعياتها، لأننا لا يمكن ان نفكر بحل مشاكل غيرنا ونحن نعيش أزمة لم نجد لها حلاً حتى الآن.

وحول أزمة انقطاع المياه المتكرر، تمنى د. حمود على مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ان تعمل على تأمين المياه للأحياء والبيوت قبل التهديد بقطع المياه وإزالة العدادات وتحويل المواطنين الى القضاء.

محكمة إسرائيلية تقرر الإفراج عن مواطنة تركية بشروط مقيدة

قررت محكمة عسكرية إسرائيلية، يوم الاثنين، الإفراج عن المواطنة التركية إبرو أوزكان، بشروط مقيدة، بعد اعتقالها منذ نحو شهر لم يسمح لها فيه بالتواصل مع عائلتها في تركيا.

وقال عمر خمايسة، محامي المواطنة التركية، في تصريح للأناضول، إن «محكمة سالم العسكرية الإسرائيلية، قررت إطلاق سراح أوزكان بشرط الرقابة القضائية».

وأوضح المحامي خمايسة أن المحكمة العسكرية قررت إطلاق سراح «أوزكان» بشرط مصادرة جواز سفرها، ودفعها كفالة مالية قدرها ١٥ ألف شيكل إسرائيلي (نحو ٤٢٠٠ دولار)، وتوقيعها مرتين أسبوعياً على وثيقة إثبات حضور لدى أقرب مخفر شرطة بمكان إقامتها بإسرائيل، لتتواصل محاكمتها وهي طليقة.

وذكر خمايسة أنه «إذا لم تقدم النيابة العسكرية الإسرائيلية أدلة كافية لدى المحكمة، فإن قرار القاضي بإطلاق سراح أوزكان تحت الرقابة القضائية سيكون قرارا نهائياً».

وأوضح أنه في حال اعتراض النيابة على قرار المحكمة العسكرية، سيتم نقل القرار إلى محكمة أعلى. وأكد أنه ما من إشارة على حظر المحكمة إدلاء «أوزكان» تصريحات لوسائل الإعلام.

وأفاد خمايسة أن مسؤولين من السفارة التركية في تل أبيب حضروا، اليوم، جلسة مقاضاة أوزكان. ويوم الأحد، وجه الادعاء العام الإسرائيلي، لائحة اتهام بحق أوزكان، التي تم توقيفها، في ١١ حزيران الماضي، في مطار «بن غوريون»، أثناء عودتها إلى اسطنبول، بعد زيارتها لمدينة القدس.

وشملت اللائحة أربعة اتهامات هي: «مساعدة حركة حماس، وتقديم خدمات متنوعة لها، وتخريب النظام العام للدولة، وإدخالها إلى البلاد نقوداً من جهة معادية».

غير أن المواطنة التركية أنكرت جميع الاتهامات، وأكدت عدم وجود أي علاقة لها بحركة «حماس»، وفق خمايسة.

.. والنيابة العسكرية الإسرائيلية تعترض على قرار الإفراج عن التركية أوزكان

اعترضت النيابة العسكرية الإسرائيلية، على قرار الإفراج عن المواطنة التركية إبرو أوزكان، بشروط مقيدة. وقال عمر خمايسة، محامي المواطنة التركية، في تصريح للأناضول، يوم الثلاثاء إن النيابة العسكرية اعترضت على قرار محكمة سالم العسكرية الإسرائيلية، المتعلق بإطلاق سراح أوزكان بشرط الرقابة القضائية.

وأشار إلى إمكانية رفض محكمة «عوفر العسكرية» (بالضفة الغربية المحتلة) اعتراض النيابة العسكرية في جلسة ستعقدها للنظر في الطلب النيابة.

والأحد، وجه الادعاء العام الإسرائيلي، لائحة اتهام بحق أوزكان، التي تم توقيفها، في ١١ حزيران الماضي، في مطار «بن غوريون»، أثناء عودتها إلى اسطنبول، بعد زيارتها لمدينة القدس.

وشملت اللائحة أربع اتهامات هي: «مساعدة حركة حماس، وتقديم خدمات متنوعة لها، وتخريب النظام العام للدولة، وإدخالها إلى البلاد نقوداً من جهة معادية».■

ماي تعيّن وزير «الانسحاب» وتنغمس بالجدل مع بروكسل

عينت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي دومينيك راب وزيراً جديداً لشؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ليحل محل ديفد ديفيس المستقيل من منصبه، فيما تتصاعد الحرب الكلامية بين بروكسل ولندن بشأن «بريكست».

وقال مكتب ماي في بيان: «يسر الملكة الموافقة على تعيين دومينيك راب وزيراً للدولة لشؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي»، وكان راب يشغل من قبل منصب وزير الإسكان.

وبالتزامن مع التعيين، قالت ماي إن ما يطرحه الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات بعد الخروج البريطاني من الاتحاد «بريكست» غير مقبول.

وفي خضم هذه العلاقة الجدلية بين الطرفين سيتحمل الوزير الجديد، البالغ من العمر ٤٤ عاماً، عبء تمثيل بلاده في مفاوضات خروجها من الاتحاد الأوروبي الذي يقول قادته إنهم ملوا مماطلة الحكومة البريطانية حول توجهات بريكست.

في هذه الأثناء، قال منسق خروج بريطانيا في البرلمان الأوروبي جي فيرهوفشتات إن على الحكومة البريطانية أن تتخذ موقفاً موحداً بشأن سبيل المضي للأمام في محادثات الخروج بعد استقالة ديفيز. وأضاف في تغريدة بتويتر «استمتعت بالتعاون مع ديفيس.. آمل أن تتوحد المملكة المتحدة على موقف لإتمام اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي. الأمر في صالح الجانبين ونحن نواصل المفاوضات».

وعن الأسباب التي دفعته لاتخاذ قرار الاستقالة، قال ديفد ديفيس الاثنين إنه شعر بأن سياسات ماي تقوض المفاوضات مع بروكسل بشأن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وإن البرلمان لن يستعيد السلطات بشكل حقيقي بعد الخروج.

«أمام بوابات غزة» تعلو راية المواجهة

تحضر غزّة بقوّة في العدد ١١٥ من مجلة الدراسات الفلسطينية، فتحتل ناصيتها وحاشيتها، فيما تتناول مقالات ودراسات وتقارير ما يجري في العالم والإقليم وفي فلسطين.

افتتاحية العدد «أمام بوابات غزة» كتبها رئيس التحرير الياس خوري، تناول فيها مسيرات العودة في غزة، مقدماً لها عبر استعادة لرثاء موشي ديّان لجندي إسرائيلي قتل في مستعمرة ناحال عوز المقامة على أرض مسلوبة من غزة، وهو الرثاء الذي استدعاه الشاعر الإسرائيلي يتسحاق ليئور في مقالة بعنوان «نظرة دونية إلى الفلسطينيين» في جريدة «هآرتس» في ٣ حزيران / يونيو ٢٠١٨.

وإلى الافتتاحية «الغزيّة»، ثلاثة تقارير من غزة وعنها؛ فيكتب طلال عوكل «غزّة تنتصر لدورها التاريخي»، وأسماء الغول «غزة: حالة نضالية جديدة»، ويتابع منير عطا الله ندوة الطبيب الجرّاح غسان أبو ستّة عن تجربته الأخيرة في مستشفيات غزّة، وعن طبيعة الإصابات والرصاص المستخدم من قبل الجيش الإسرائيلي بقصد إحداث إعاقات دائمة لدى أطفال وشباب القطاع.■

ساعة كوهين: عمليّة الموساد «الخاصة» ليست أكثر من شراء في مزاد

تحرير: محمود مجادلة

تبيّن أن «العملية الخاصة» التي نفذها «مقاتلو الموساد»، لاستعادة ساعة اليد التي ارتداها الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين الذي أعدم في سورية عام ١٩٦٥، لم تكن سوى عملية شراء عادية في مزاد أحد مواقع التسوّق على الإنترنت.

وكان الموساد الإسرائيلي قد أعلن مساء الخميس الماضي، أنه أعاد في عملية خاصة، نفذها مؤخراً، ساعة اليد التي ارتداها الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين الذي أعدم في سورية عام ١٩٦٥. وجاء الكشف عن تفاصيل «عملية الموساد الخاصة» (الاشتراك في مزاد تسوق)، في تصريحات أدلت بها أرملة كوهين لإذاعة الجيش الإسرائيلي، حيث قالت: «لقد أخبرنا الموساد قبل بضعة أشهر بأنهم وصلوا إلى ساعة كوهين التي كانت على وشك أن تباع».

وأضافت: «لا نعرف أين، في أي مكان، وفي أي بلد. بعد ذلك أبلغونا أنهم حصلوا عليها، بالطبع قام الموساد بشرائها»، وأضافت أن «شخصاً ما توجه للموساد وأكد ان لديه الساعة، الموساد أجروا الدراسات والاختبارات اللازمة للتأكد من كونها ساعة كوهين، وبعد ذلك قاموا بشرائها».

وما إن أعلن الموساد استعادة الساعة، حتى أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بياناً يهنئ من خلاله عناصر الموساد على ما اعتبره «عملهم الحازم والشجاع الذي أعاد إلى إسرائيل تذكاراً من مقاتل عظيم قدم الكثير لتعزيز أمن دولة إسرائيل»، فيما قال رئيس الموساد يوسي كوهين: «لن ننسى إيلي كوهين أبداً، نحن على اتصال دائم وحميم مع زوجته وعائلته. إيلي ارتدى ساعة اليد هذه في سورية حتى اليوم حين أُلقي القبض عليه، وكانت الساعة جزءاً من هويته العربية المزيفة».

وبحسب الموساد، ارتدى كوهين الساعة حتى لحظة إعدامه في دمشق في ١٨ من أيار ١٩٦٥، وتابع أنه بعد استعادة الساعة، أجرى اختبارات دقيقة في وحدة البحث والاستخبارات التابعة للموساد، وتأكد أن الساعة هي نفسها التي ارتداها كوهين طوال فترة مكوثه في سورية، واعتبرت جزءًا من شخصيته «العربية».

تجدر الإشارة إلى أن كوهين ولد في مصر، وطرد من هناك عام ١٩٥٧، فهاجر إلى إسرائيل. وفي عام ١٩٥٩ جُنِّد للوحدة ١٨٨ في دائرة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، التي كانت تعمل على تجنيد عملاء وجمع معلومات ومهمات خاصة في دول تعتبرها إسرائيل معادية لها.

وفي عام ١٩٦١ أرسل إلى الأرجنتين لتوفير غطاء له بمزاعم أنه أرجنتيني من أصل سوري باسم كمال أمين ثابت. وفي نهاية العام نفسه أُرسل إلى أوروبا ممثلاً لشركة بلجيكية ليتم إرساله إلى سورية.

وفي كانون الثاني من عام ١٩٦٢، وصل كوهين للمرة الأولى إلى سورية، وسكن في دمشق. وأنشأ علاقات وثيقة مع كبار المسؤولين في النظام السوري في تلك الفترة، وتمكن من الحصول على معلومات استخبارية خاصة عن الجيش السوري ونشاطه، وعن هضبة الجولان، وعملية اتخاذ القرار من قبل النظام. وفي عام ١٩٦٣ نقلت الوحدة التي كان يعمل فيها من الاستخبارات العسكرية إلى الموساد للاستخبارات والمهمات الخاصة.

وفي كانون الثاني من عام ١٩٦٥ اقتحمت قوات الأمن السورية شقة كوهين في دمشق، واعتُقل بينما كان يبث معلومات استخبارية لمشغليه في إسرائيل. وبعد شهرين قدم للمحاكمة، وصدر الحكم بإعدامه شنقاً، ونفذ الحكم في الثامن عشر من أيار من عام ١٩٦٥.■

الشذوذ.. يتسلّل بيننا

بقلم: أواب إبراهيم

على شاشة عربية، كانت المذيعة في برنامجها الاجتماعي تناقش موضوع الشذوذ الجنسي وانتشاره في المجتمعات العربية. بالطبع المذيعة استعملت وصف المثليّة الجنسية لأنها لا تعتبره شذوذاً، بل أمراً طبيعياً يجب التأقلم معه والتعاطي بإيجابية. ما لفتني في البرنامج الحواري الذي يفترض أن يقدم مختلف الآراء على اختلافها، أنه لم تجرِ استضافة متحدث رافض لموضوع الشذوذ، وكان تبرير المذيعة أن برنامجها لا يسمح بإبراز وجهات نظر إقصائية ترفض الآخر.

يعدّ الشذوذ الجنسي من القضايا التي تتجنب مجتمعاتنا العربية والإسلامية الحديث عنها بصوت عال. فكما يدل اسمها، هي عبارة عن «شذوذ» على الأصل، في حين أن الأمر معاكس في الغرب. فالمثلية الجنسية من القضايا المثيرة للجدل والنقاش بين الناس وفي السياسة. وقد أجرت العديد من الدول استفتاءات شعبية خاصة بتشريع أو عدم تشريع المثلية الجنسية. واليوم باتت المثلية الجنسية مشرّعة في معظم الدول الغربية، بل إن بعض الدول تبحث في سنّ قوانين تجرّم الأشخاص الذين يرفضون المثلية الجنسية كما هو حال معاداة الساميّة. وقد حدث قبل أشهر في قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» أن وقف «زوج» رئيس وزراء اللكسمبورغ (المثلي) إلى جانب زوجات رؤساء الدول المشاركين في القمة، ومرّ الأمر بشكل طبيعي في الغرب، في حين أنه كان مادة للغرابة والطرفة في بلادنا العربية والإسلامية، التي ما زالت تجرّم المثلية الجنسية وترفضها اجتماعياً أقلّه في العلن. هذا لا يعني أن المثلية الجنسية ليست موجودة في مجتمعاتنا، على العكس هي منتشرة وتتوسع وتتمدّد، وباتت تطاول شرائح اجتماعية كانت بعيدة عنها في السابق. لكن مجتمعاتنا، وكما عهدناها دائماً في كل القضايا الإشكالية والأمراض الاجتماعية، تطمس رأسها في الرمال وتتجنب مواجهة الواقع، وتقرع الطبول رفضاً واشمئزازاً وتنديداً، عوض العمل على مواجهة الواقع والعمل على معالجته.

من المعروف أن الشذوذ الجنسي ليس أمراً جديداً طارئاً، ويعود لآلاف السنين، بل إن تسمية الشذوذ بين الرجال «اللواط» نُسبت إلى قوم نبي الله لوط، الذين كانوا يرتكبون الموبقات. لكن قِدم الشذوذ لا يعني الاتفاق على توصيفه، فبعض العلماء يقولون بأن أسباب الشذوذ عضوية، ويدلّلون على ذلك بأن الشرع الحنيف أقرّ نصيباً محدداً في الميراث للخنثى، وهو الذي لم يحدَّد جنسه ذكراً أو أنثى. علماء آخرون اعتبروا الشذوذ مرضاً نفسياً مكتسباً يجب العمل على معالجته، في حين أن آخرين –ومنهم علماء الشريعة– يؤكدون أن الشذوذ الجنسي انحراف سلوكي بدأ مع الثورات الجنسية في الغرب، وساهم فيه البعد عن الأخلاق والقيم، وانتشار المخدرات ونتيجة للمطالبة بالحرية الشخصية المطلقة خارج أي قيد أو ضابط.

بعيداً عن التوصيفات، ما أود الوصول إليه، هو أن الشذوذ الجنسي لم يعد أمراً بعيداً عن مجتمعاتنا، وبالتالي لم يعد من المنطق تجاهله وإهماله، وبات الأمر يستدعي ممن يعنيهم الأمر البحث في أسباب انتشاره والتعامل معها ومعالجتها، من زوايا طبيّة ونفسية واجتماعية ودينية، بعيداً عن الرفض المطلق والإقصاء والصدّ والتعبير عن الاشمئزاز. هي ليست دعوة للتأقلم مع ظاهرة الشذوذ والتكيّف معها والقبول بها، بل للتعامل معها بواقعية وموضوعية، والعمل الجاد من خلال دراسات علمية حقيقية تبحث عن أسباب وخلفيات انتشار الشذوذ في مجتمعاتنا، والعمل على إيجاد الحلول لها بعيداً عن التهديد والوعيد بعذاب في الدنيا والآخرة. فالشذوذ لم يعد ظاهرة طارئة، بل بات يتسلل من حولنا، ويكفي إدراك أن بعض من نجح في الانتخابات النيابية الأخيرة يحملون في أيديهم مقترحات قوانين تهدف إلى تشريع الشذوذ الجنسي، تحت راية الحرية الشخصية.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	ذو القعدة	تموز	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١	١٤	٤٤	٣	٣٦	٥	٤٣	١٢	٢٨	٤	٥٥	٧	٢٩	٩
الأحد	٢	١٥	٤٥	٣	٣٧	٥	٤٣	١٢	٢٨	٤	٥٥	٧	٢٨	٩
الإثنين	٣	١٦	٤٥	٣	٣٨	٥	٤٣	١٢	٢٨	٤	٥٤	٧	٢٧	٩
الثلاثاء	٤	١٧	٤٦	٣	٣٨	٥	٤٤	١٢	٢٨	٤	٥٤	٧	٢٧	٩
الأربعاء	٥	١٨	٤٧	٣	٣٩	٥	٤٤	١٢	٢٨	٤	٥٣	٧	٢٦	٩
الخميس	٦	١٩	٤٨	٣	٣٩	٥	٤٤	١٢	٢٨	٤	٥٣	٧	٢٥	٩
الجمعة	٧	٢٠	٤٩	٣	٤٠	٥	٤٤	١٢	٢٨	٤	٥٢	٧	٢٤	٩

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧